

وسطية الدعوة السلفية في مقابل الإرهاب والتبعية دولة الكويت - نموذجاً

دراسة من إعداد:

سالم أحمد الناشي

نائب رئيس مركز ابن خلدون

للدراسات الاستراتيجية

ومجموعة من الباحثين

ربيع أول 1437هـ / يناير 2016م

وسطية الدعوة السلفية
في مقابل الإرهاب والتبعية

سالم أحمد الناشي

جميع حقوق الملكية الأدبية والفنية محفوظة لـ:



الطبعة الأولى: ٢٠١٦م

الأبحاث والآراء المنشورة لا تعبر بالضرورة
عن رأي المركز وإنما عن رأي كاتبها

رداً على دراسة:

السلفية الكويتية ونفوذها المتنامي في بلاد الشام

التي نشرها مركز كارنيغي في الشرق الأوسط

بتاريخ 7 مايو 2014م

للباحث المجري / سلطان بال



الفهرس

١. توطئة..... ٩
٢. افتتاحية المركز..... ١١
٣. مقدمة ١٥
- الباب الأول: سلفية واحدة وادعاءات متعددة** ١٩
 ١. ١ مفاهيم خاطئة عند الباحث بال:..... ٢١
 ٢. ١ إدعاء السلفية ٢٣
- الباب الثاني: دور الجمعيات السلفية في التنمية** ٢٩
 ١. ٢ جمعيات مرخصة ٣١
 ٢. ٢ آثار ١١ سبتمبر على العمل الإسلامي الخيري ٣٢
 ٢. ٢ دور جمعية إحياء التراث الإسلامي ٣٣
- الباب الثالث: الشفافية في التعامل مع التبرعات الخيرية** ٣٩
 ١. ٣ التبرعات تتم عبر متابعة رسمية ٤١
 ٢. ٣ الاعترافات الرئيسية في صرف التبرعات الخيرية ٤٢
- الباب الرابع: ارتباط الدعوة السلفية بالسعودية** ٤٧
 ١. ٤ اتهام «إحياء التراث»..... ٤٩
 ٢. ٤ ارتباط علمي وثقافي ٥٠
 ٣. ٤ الفتوى مستقلة وليس مرتبطة ٥٠

- ٤ . ٤ . ماذا يميز علماء السعودية عن غيرهم ٥٢
- ٤ . ٥ . ملتقى أساسي للعلم السلفي ٥٣
- ٤ . ٦ . طباعة الكتب في الجمعية ٥٣
- ٤ . ٧ . السلفية ليست أداة لقمع الحرية ٥٤
- ٤ . ٨ . الموقف من تحرير الكويت ٥٤
- الباب الخامس: العمل الخيري ودور «إحياء التراث»** ٥٧
- ٥ . ١ . القانون ينظم عمل الجمعيات الخيرية ٥٩
- ٥ . ٢ . التعاون بين الجمعيات الخيرية ٦٠
- ٥ . ٣ . جمع أموال المتبرعين وتوزيعها ٦٢
- ٥ . ٤ . إنشاء الجمعيات حق للجميع ٦٢
- ٥ . ٥ . أهداف «إحياء التراث» ٦٣
- ٥ . ٦ . أساليب التنفيذ ٦٤
- ٥ . ٧ . لا انقسامات في «إحياء التراث» ٦٥
- ٥ . ٨ . منشورات «إحياء التراث» شاملة ٦٥
- ٥ . ٩ . حاضنة لكل السلفيين ٦٦
- ٥ . ١٠ . التبعية لمن؟ ٦٦
- ٥ . ١١ . الاتهام بخيانة المبادئ ٦٧
- ٥ . ١٢ . تهمة الخروج على الحاكم ٦٨
- ٥ . ١٣ . المساعدات الإنسانية ٦٩

- ٥ . ١٤ . لا قيود على إنشاء جمعيات أو تيارات ٦٩
- الباب السادس: السلفيون والعمل السياسي** ٧١
- ٦ . ١ . العمل السياسي للدعوة السلفية ٧٣
- ٦ . ٢ . موقف الجماعات السياسية السلفية بعد الربيع العربي ٧٥
- ٦ . ٣ . لا دعم للتيار السياسي السلفي من الحكومة ٧٦
- ٦ . ٤ . لا ثورة دينية إنما صحوة إسلامية ٧٨
- ٦ . ٥ . الترشح للانتخابات للمرة الأولى ٧٩
- ٦ . ٦ . لم يضر السلفيون أثناء حرب الخليج ٧٩
- ٦ . ٧ . العمل السياسي ليس من أنشطة الجمعية ٧٩
- ٦ . ٨ . لا يوجد ما يمنع من المشاركة السياسية ٨١
- ٦ . ٩ . لا طاعة عمياء للحاكم المسلم ٨٢
- ٦ . ١٠ . طاعة ولاية الأمور في الإسلام وما حد طاعتهم ٨٤
- ٦ . ١١ . ثمرات طاعة ولاية الأمر ومعناها ٨٥
- ٦ . ١٢ . حق ولاية الأمر في الشرع ٨٧
- ١٦ . ١٣ . تعليق المفتي الشيخ عبدالعزيز آل الشيخ ٨٨
- الباب السابع: موقف الدعوة السلفية من الإرهاب** ٩١
- ٧ . ١ . مصطلح الإرهاب ٩٣
- ٧ . ٢ . توظيف المصطلح ٩٤
- ٧ . ٣ . تحديد مصطلح الإرهاب المعاصر ٩٤

- ٩٥ ٤. ٧ إشكالية ربط الإرهاب بالإسلام
- ٩٦ ٥. ٧ موقف الإسلام من الإرهاب
- ٩٧ ٦. ٧ موقف السلفيين من الإرهاب
- ١٠٢ ٧. ٧ موقف «إحياء التراث» من الإرهاب
- ١٠٣ ٨. ٧ منهجية شرعية ونظرة مستقبلية
- ١٠٤ ٩. ٧ موقف إحياء التراث من الأحداث الإرهابية
- ١٠٨ ١٠. ٧ الأساليب العلاجية لظاهرة الإرهاب
- ١١٥ **الباب الثامن: الدعوة السلفية في لبنان**
- ١١٦ ١. ٨ تجديد الدعوة السلفية في لبنان
- ١١٦ ٢. ٨ أفول نجم الشيخ سالم وظهور الناصرية
- ١١٩ ٣. ٨ ظهور الداعية اسامة القصاص ثم مقتله
- ١٢٠ ٤. ٨ عودة نشاط داعي الإسلام الشهابي
- ١٢٠ ٥. ٨ دور إحياء التراث الإسلامي في إعادة التوازن

توطئة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على رسوله الأمين ، أنشي مركز ابن خلدون للدراسات الاستراتيجية بهدف وضع الدراسات التي تخدم الإسلام في الجوانب العقديّة والفكرية ، مع الدفاع عن الإسلام كدين وسطي لا تفريط ولا إفراط فيه ، وحمايته من جميع الأفكار الدخيلة . لذا كان الرد على الدراسة التي نشرها معهد كارنيغي في الشرق الأوسط بتاريخ (7 مايو 2014) باسم الباحث (سلطان بال) بعنوان (السلفية الكويتية في بلاد الشام) الدافع الأكبر لإعداد رد يتناسب وحجم المغالطات الفادحة التي وردت في الدراسة .

هذا وقد حوت (دراسة بال) على كثير من الأخطاء والشبهات التي لا يجوز السكوت عليها والأصبحت عند من لم يعرف السلفية الحقّة أمراً مسلماً . لذا عقد مركز ابن خلدون للدراسات الاستراتيجية العزم على الرد على (دراسة بال) بالطريقة التي تحفظ الدعوة السلفية من التشويه ، والعمل الخيري من الانتقاص والتشكيك .

ومركز ابن خلدون للدراسات الاستراتيجية يتقدم بجزيل الشكر والامتنان لجميع المشاركين في كتابة هذا الرد ومنهم : د . وائل محمد الحساوي ، ود . بسام خضر الشطي ود . عيسى القدومي ، والشيخ . حمد عبدالرحمن الكوس ، والكاتب وائل رمضان .



افتتاحية المركز

تأتي (دراسة بال) امتداداً طبيعياً للهاجس الغربي تجاه الدعوة السلفية عموماً وفي منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص ، ولا شك أن هذا البحث وغيره من الأبحاث لا نستطيع بأي حال من الأحوال حمله على محمل حسن الظن ، وإن حاول صاحبه في بعض فقراته تصنيف السلفية إلى أصولية معتدلة وحركية متشددة ، إلا أنه لم يستطع في كثير من العبارات أن ينصف السلفيين عموماً بدعمهم لما أسماهم الجماعات السلفية المسلحة ، حيث ذكرت (دراسة بال) في مقدمتها : «تجمع مختلف الجماعات السلفية الكويتية أموالاً ضخمة من المواطنين الكويتيين لرعاية مجموعة متنوعة من الجماعات السلفية المسلحة في سورية» ، ولا شك أن هذا التعميم فيه طعن واضح في كافة التوجهات السلفية سواء المعتدلة منها أم المتشددة على حد قول (دراسة بال) ، كما أن بناء هذه الصورة الذهنية السلبية عن السلفيين له آثار عدة كلها تصب في تشويه السلفية والسلفيين ، واعتبارهم مصدر كل الشرور .

كذلك فإن مثل هذه الأبحاث ترسخ لدى الغرب أن السلفية تمثل الرافد الأساسي لكافة الحركات الإسلامية الدعوية ، والسياسية المسلحة التي تعتبرها الولايات المتحدة التهديد الأكبر لها في القرن الحادي والعشرين .

لذلك فإن الهجمة الغربية على الحركة السلفية مهما حاولوا تجميلها إلا أنها في النهاية لا تفرق بين حركات سلمية وأخرى مسلحة ؛ حيث إنها تضع الجميع في بوتقة واحدة ، فالأولى يعتبرونها تمثل روافد الأفكار للثانية ، فالسلفية التقليدية تعتبرها الولايات المتحدة مصدر إلهام الفكر الأصولي الذي يعارض التغيير وينشر الأدبيات الدينية التي تساهم في (تشدد)

المجتمعات العربية والإسلامية ، والتي تفرز بدورها السلفية السياسية التي تشارك في الحياة العامة في بعض البلدان مثل الكويت واليمن وغيرها ، وتعتبر الولايات المتحدة أن السلفية تعارض قيم الديمقراطية والتعددية والليبرالية والعلمانية .

وفي تقرير نشره معهد بروكنجز الأمريكي بعنوان (وهم استبعاد الإسلاميين المعتدلين في العالم العربي) يقول بأن «الأدبيات السلفية الدينية أصبحت أكثر انتشارًا في السنوات الماضية ، حيث يتم نشرها بزيادة داخل المجتمع ، وبخاصة عبر وسائل الإعلام العربية ، وبالمثل فإن النشاطات الاجتماعية والتعليمية التي تقع داخل إطار المؤسسات المرتبطة بتلك الجماعات ، وبخاصة المنظمات الخيرية ، تعد كلها تابعة للحركة السلفية ، وبذلك فإن المسار السلفي أصبح حاليًا يهيمن على كثير من الدوائر الاجتماعية والعامة في العالم العربي» ، ومن إفرازات ذلك ما شهدناه مؤخرًا من استهداف بعض القنوات الإسلامية مثل قناة «الرحمة» التي استهدفها اللوبي الصهيوني في فرنسا وحصلوا على حكم قضائي بإغلاقها بتهمة معاداة السامية .

وفي التقرير الأخير الذي أصدرته لجنة الحريات الدينية حول العالم لعام 2010 والتابع للكونجرس الأمريكي ، تم رصد الحالة السعودية كمنبع أساسي للحركة السلفية و(الوهابية) في العالم العربي ، بل اتهمت الولايات المتحدة المملكة العربية السعودية بأنها تنشر مبادئ السلفية حول العالم ، كما تدعم العديد من المؤسسات الخيرية والاجتماعية التي تتبنى التيار السلفي وترعاه ، وهاجم التقرير بصفة أساسية هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ودعا إلى مزيد من التسامح مع الطوائف داخل

وسطية الدعوة السلفية الكويتية في مقابل الإرهاب والتبعية

المملكة ، كما هاجم التقرير أيضاً محاربة السعودية للبدع وللشعوذة والسحرة ، وشن هجوماً على المناهج السعودية التي اعتبرها تغذي العنف وعدم التسامح والتفرقة بين الناس على أساس ديني .



مقدمة

تضمنت دراسة الباحث المجري (سلطان بال) سلسلة من الأخطاء والشبهات التي لا تستند إلى دليل ، لذا كان لزاما على مركز ابن خلدون للدراسات الاستراتيجية وهو يقدم باكورة أعماله أن يرد على هذه الأخطاء ويدافع عن الحق ويبرز الوجه المشرق للدعوة السلفية الكويتية . فهذا الرد يبين الموقف الوسطي الذي تؤمن به السلفية الكويتية وأنها ترفض الارهاب بكل اشكاله من جهة ، وأيضا ترفض التبعية من جهة أخرى ، وما تعدد المسميات المرتبطة بالسلفية -حققة كانت أم باطلة -إلا لأهمية الدعوة السلفية وقبولها وانتشارها لدى معظم المسلمين .

وقد عرفت دراسة (وسطية الدعوة السلفية) مفهوم السلفية وبينت دور الجمعيات السلفية في التنمية المجتمعية ، ومدى ارتباط الدعوة السلفية بعلماء المملكة العربية السعودية ، وردت الدراسة على اتهامها بالتبعية للرياض .

ولما كانت دراسة (معهد كارنيغي) قد تعرضت بكثير من التجريح للعمل الخيري وجمعية أحياء التراث الإسلامي فقد بينت دراسة (وسطية الدعوة السلفية) حجم العمل الخيري الكويتي وأهدافه وأنه عمل مؤسسي منظم يتم متابعته وتوجيهه من قبل الحكومة الكويتية .

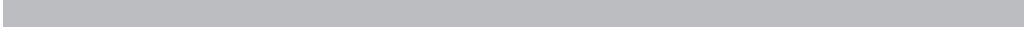
ثم ركزت الدراسة على دور السلفيين في العمل السياسي وأن السلفيين يلعبون دورا مهما ومتوازنا في الساحة السياسية الكويتية ، مع بيان الموقف الشرعي من ولاة الأمور وحدود طاعتهم ، وأهميته ، ودور العمل السياسي للدعوة السلفية في الكويت ، وأهم الانجازات المهمة التي حققوها .

وقد بينت الدراسة أيضا الموقف الشرعي للدعوة السلفية من الإرهاب وإشكالية ربط الإرهاب بالإسلام وكيف أن الدعوة السلفية قد قامت بدور كبير في محاربة الإرهاب والتطرف ، وأنه يمثل جزءا كبيرا من جهدها .
وتطرت الدراسة أخيرا الى تاريخ الدعوة السلفية في لبنان ودور جمعية إحياء التراث الإسلامي في إعادة التوازن إلى الساحة اللبنانية .

يمكن تصنيف (دراسة بال) ضمن الدراسات التي تستهدف الإسلام وتسيء له من خلال تشويه المؤسسات والأفراد العاملين بجد لخدمة الدين القائم على القرآن والسنة الصحيحة . وقد هدفت دراسة (وسطية الدعوة السلفية) الرد على (دراسة بال) في ثمانية أبواب . فعنوان الباب الأول : (سلفية واحدة وادعاءات متعددة) لبيان أن السلفية الحققة هي التي تتبع القرآن والسنة بفهم الصحابة ثم تطرقت الدراسة لمفهوم السلفية : بأنه يجمع ما بين التمسك بالأصول ، والعض عليها بالنواجذ ، ويرفض التقليد أو العنف ، وفي الباب الثاني تكلمت الدراسة عن (دور الجمعيات السلفية في التنمية المجتمعية) حيث تم التطرق الى آثار 11 سبتمبر على العمل الإسلامي الخيري ، وجمعية إحياء التراث الإسلامي ودورها في الدعوة الى الوسطية والعمل الخيري والإغاثي .

وفي الباب الثالث (الشفافية في التعامل مع جمع وتوزيع التبرعات الخيرية) بيان اتباع جمعية إحياء التراث الإسلامي لقوانين ولوائح ونظم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت لتنظيم جمع وتوزيع التبرعات . وفي الباب الرابع (ارتباط الدعوة السلفية بالسعودية) حيث نفت الدراسة تبعية جمعية إحياء التراث الإسلامي لجهات أخرى غير الجهات الرسمية في دولة الكويت .

وفي الباب الخامس بيان لدور (العمل الخيري ودور إحياء التراث) ،
وفي الباب السادس بينت الدراسة دور (السلفيون والعمل السياسي) .
وفي الباب السابع بيان (موقف الدعوة السلفية من الإرهاب) وفي الباب
الثامن والأخير (الدعوة السلفية في لبنان) شرح عن الدعوة السلفية هناك
ورد الشبهات حول ما اثارته (دراسة بال) .



الباب الأول



سلفية واحدة وادعاءات متعددة

١.١ مفاهيم خاطئة عند الباحث (بال):

بنى الباحث سلطان بال فكرة بحثه على مفهوم انقسام السلفيين في الكويت إلى أصوليين وحركيين ، ونسج تبعا لها عدة مواقف تصور لها دون دليل أو برهان ، وقد تكون فكرة الاصولية والحركية لدى الباحث مستمدة من المفاهيم الكنسية التي تقسم أتباع الكنيسة إلى ثلاث كنائس : الارثوذكسية الشرقية ، والكاثوليكية الغربية والتي انقسمت بدورها وخرج منها البروتستانت دعاة الإصلاح بزعمهم ! وقد عرف الباحث السلفية بأنها «حركة إسلامية سنية أصولية ينصب اهتمامها الأساس على ممارسة المعتقدات والتقاليد الدينية للنبي محمد وأول ثلاثة أجيال من المسلمين ، وأن السلفيين يتمسكون بالقراءة الحرفية للنصوص المقدسة ، ويرفضون الفهم المنطقي أو المجازي أو أي فهم آخر لها» . وفي هذا التعريف جهل واضح بمفهوم السلفية الحقيقي إذ أن السلفيين يفرقون بين التمسك بالمبادئ الأساسية التي جاء بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وتمسكت بها القرون الأولى مما لا يقبل التأويل العقلي ، وبين الاجتهاد في استخدام الوسائل والتعامل مع المستجدات .

والتيار السلفي قد انقسم إلى توجهات متعددة على مستوى العالم الإسلامي ، وهذا واقع لا يكاد يجهله عاقل ، ولكنه لا ينحصر في تيار الأصوليين والحركيين الذين ذكرهما الكاتب فحسب ، كما أن التيار الذي ينتمي إليه غالبية أعضاء جمعية إحياء التراث الإسلامي ، هو التيار الوسطي الذي يقتدي بالمنهج العلمي الذي يسير عليه كبار العلماء ، ولاسيما في المملكة العربية السعودية أمثال سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله ، وسماحة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله ، والعلامة المحدث الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله (عاش في سوريا

ثم الأردن) ، وهؤلاء يتمسكون بالكتاب والسنة واتباع الدليل ، دون أن يمنعم ذلك من الانفتاح على الواقع ، والمنهج الذي عليه الغالبية العظمى من أتباع جمعية إحياء التراث الإسلامي هو المنهج الوسطي الذي يقع ما بين من أسماهم الباحث بالمدخليين⁽¹⁾ ، وما بين السروريين⁽²⁾ ، ومما ذكره الباحث عن صفات الأصوليين الذين يؤمنون بضرورة الطاعة المطلقة للحاكم ويركزون على التفاصيل الدقيقة للعقيدة والعبادة قد ينطبق على المدخليين الذين يهاجمون من ينتقد الحاكم بزعمهم ويشنون حرباً لاهوادة فيها على كل من يتحدث عن استخدام الوسائل الحديثة لتغيير المنكر ، وتعزيز الشريعة الإسلامية مثل الدخول في البرلمان والوزارة . لذا هاجم المدخليون جماعة الإخوان المسلمين لأنهم انحرفوا عن الطريق ، ثم تحولوا إلى السروريين لأنهم يسرون على خطى الإخوان المسلمين ، ثم رجعوا إلى السلفيين من أتباع المنهج الوسطي ؛ (منهج العلماء الكبار) فهاجمهم أشد الهجوم واتهمهم بالانحراف عن منهج السلف الصالح والدخول في السياسة وتقليد الإخوان المسلمين .

لاشك أن هذا الموضوع يتطلب تفصيلاً أوسع ، ولكن الباحث أراد خلط الأوراق وإيهام القاريء بأن التيار السلفي ينقسم إلى تيار أصولي «يتمسك

1. نسبة إلى الشيخ ربيع بن هادي المدخلي: مواليد 1932م. في قرية الجرادية السعودية، وفي عام 1961م تخرج من المعهد العلمي، والجامعة الإسلامية عام 1964، عمل مدرساً وحصل على درجة الماجستير في الحديث عام 1977 والدكتوراه عام 1980 ثم مدرساً بكلية الحديث الشريف، ورئيساً لقسم السنة بالدراسات العليا).

2. نسبة إلى الشيخ محمد بن سرور زين العابدين. (ولد في حوران/سوريا عام 1938، في الستينات ذهب إلى السعودية ثم الكويت ثم إلى بريطانيا وهناك أسس مركز دراسات السنة النبوية وأطلق مجلتي البيان والسنة، وكان اخوانيا سوريا، ثم حاول أن يزاوج بين الفكر الإخواني والسلفي، واسم السرورية أطلق على تيار السلفية الاخوانية أو الاخوانية السلفية، وهو بهذا لا يصنف على منهج الإخوان المسلمين والسلفية التقليدية).

بالقراءة الحرفية للنصوص المقدسة ، ويرفض الفهم المنطقي أو المجازي أو أي فهم آخر» وتيار آخر «حركي يمتلك وجهة نظر سياسية أوسع نطاقا ، ويطمح إلى أسلمة المجتمع من خلال العمل الدعوي وتغيير مؤسسات الدولة ، وذلك باستخدام العنف إذا لزم» ، وأن السلفيين في الكويت قد تحولوا من النوع الأول إلى النوع الثاني ، وهذا غير صحيح .

٢.١ إدعاء السلفية:

هل يخفى على باحث متخصص في الجماعات الإسلامية بأن مسمى السلفية هو مسمى واسع وفضفاض ، وأن الكل يدعي السلفية ؛ فمن جانب نجد ممن يتسمون بالسلفية من يتبنون (منهج الخوارج) ويكفرون الناس بدون دليل ، ويسعون في الأرض فسادا ، ويشوهون صورة الدين الحنيف ، ومن جانب آخر نجد من يصفون القدسية على ولاة الأمر بالحق وبالباطل ، ولا يفهمون المقصود بالطاعة بالمعروف لأولي الأمر ، وكيفية التعامل في النصح للحاكم المسلم .

ولقد ذكر الباحث العديد من الأمثلة لبعض من شوهوا صورة السلفية وادعوا زورا وبهتانا ، وحاول ربطها بمنهج جمعية إحياء التراث الإسلامي ، وفي ذلك تجن واضح على أعضاء الجمعية الذين تربوا على منهج السلف الصالح منذ نعومة أظفارهم ورفضوا المناهج المنحرفة .

أما التيار السلفي الوسطي الذي يجمع ما بين التمسك بالأصول ، والعض عليها بالنواجذ ، ويرفض التقليد وممارسة العنف ، والذي هو تيار جمعية إحياء التراث الإسلامي في الكويت ، فيبدو بأن الباحث قد أهمل

الحديث عنه ، بل إن الباحث قد خلط بين الحقائق وتوهم أموراً تخالف الواقع في حديثه عن الجمعية ، نذكر منها :

أولاً : ذكر الباحث بأن «جمعية إحياء التراث الإسلامي كانت بمثابة هيئة شاملة للسلفيين في الكويت ووفرت لهم إطاراً مؤسسياً للمشاركة في العملية السياسية في العام 1981 ، وتم ترشيح سلفيين لخوض الانتخابات البرلمانية للمرة الأولى في أي مكان بالعالم» ، والحقيقة أن جمعية إحياء التراث الإسلامي لم تكن هي من وفر الإطار المؤسسي للمشاركة في العملية السياسية بل هي نفسها كانت ثمرة أتت بعد دخول السلفيين في الانتخابات البرلمانية عام 1981 حيث تأسست فعلياً عام 1982 ، كما وأن قوانين الدولة لا تسمح لجمعيات النفع العام بالتدخل في السياسة .

ثانياً : أسخغ الباحث على الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق قدرات غير طبيعية ، فاعتبره الشخصية الوحيدة الموثوقة التي تلجأ إليها الغالبية العظمى من السلفيين الكويتيين طلباً للنصح والإرشاد ، كما ذكر بأن الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق قد اختلف مع غالبية السلفيين المعاصرين الذين قالوا بأن «المسلمين كانوا في مرحلة الفترة المكية الأولى للإسلام عندما لم يشارك النبي في الحياة السياسية وركز على الدعوة وحسب» .

ولا شك أن هذا الكلام عار عن الصحة ويتصادم مع منهج السلف الصالح الذين يزنون الأمور بميزانها الصحيح ويخضعونها للأدلة من الكتاب والسنة ، ولا شك أن عدم مشاركة غالبية التجمعات السلفية في دول العالم في العمل السياسي لا يرجع إلى اعتبار نفسها تعيش مرحلة الفترة المكية ، ولكن لأن ظروف المشاركة في بلدانها لم تكن ملائمة ، أما الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق فلا شك أنه كان له دور كبير في توجيه مسار

الدعوة الإسلامية في الكويت وصياغة الأسس العملية لها ، ولكن من التجني اعتباره الشخصية الوحيدة الموثوقة التي تلجأ إليها الغالبية العظمى من السلفيين طلبا للنصح والإرشاد ، فقد كان السلفيون في الكويت ولا زالوا أصحاب فهم واسع في مناهج الدعوة عامة ووسائلها الشرعية خاصة ، وقد برز منهم عشرات الشيوخ وطلبة العلم وخريجي الجامعات الإسلامية ، وحملة الدكتوراه الذين قادوا لواء الدعوة السلفية بمنهجها المتوازن .

ثالثا : اعتبر الباحث بأن «الحركة السلفية كانت موحدة تماما حتى العام 1990م تحت مظلة جمعية إحياء التراث الإسلامي وبزعامة عبدالرحمن عبدالخالق ، ثم حدث الانشقاق بعد الغزو العراقي بسبب المناقشات التي جرت داخل الحركة السلفية في المملكة العربية السعودية أثناء أزمة الخليج (1990 - 1991) ، مما أدى إلى تفتيت الحركة على المستوى العالمي ، وأن الجمعية قد تعرضت إلى عملية تحول جذري وفقدت صورتها التي يغلب عليها الطابع الحركي ، وأصبحت تنظيما أصوليا» .

ولاشك أن هذا الكلام يعتبر من الأوهام التي تصورها الباحث ليصل إلى النتيجة التي أراد الوصول إليها فجمعية إحياء التراث الإسلامي كانت مظلة عامة لمعظم السلفيين في الكويت قبل الغزو العراقي للكويت ، بسبب كونها الجمعية السلفية الوحيدة المشهورة في الكويت ، ولكن ذلك لا يعني انضواء الجميع تحت عضويتها . وبعد أن تشكلت تجمعات أخرى حملت مسمى السلفية توجه لها مجموعات ممن يحملون أفكارها ، دون أن يعني ذلك انشقاقا عن الجمعية كما توهم الباحث أو تحولا جذريا ، وبقيت قيادات الجمعية كما كانت منذ تأسيسها ، بل انضم إليها الكثير من

الشباب السلفي الجدد الذي ساهموا في نشر رسالتها السلفية الواضحة والذب عن المنهج السلفي في وجه المعارضين ، وقد كتبت الجمعية منهجها في بداية التسعينات ونشرته في كل مكان ردا على الذين حاولوا تشويه صورتها ، وعرضته على كبار علماء الدعوة أمثال الشيخ عبدالعزيز بن باز رحمه الله ، والشيخ صالح بن فوزان حفظه الله والذين زكوه جميعا واعتبروه موافقا لمنهج السلف الصالح رضوان الله عليهم ، فمن أين أتى الباحث بفكرة أن الجمعية كان يغلب عليها الطابع الحركي ثم أصبحت تنظيما أصوليا؟! !

رابعا : وقد حاول الباحث تبرير قوة التيار السلفي الوسطي في المجال الحركي والسياسي بمبررات واهية منها «كون جماعة الإخوان المسلمين في الكويت والتي كان لها تمثيل قوي في البرلمان - توفر منبرا مناسباً من تروق لهم السلفية الحركية ، وبسبب تشابه خطاب الإخوان والسلفيين الحركيين» ، وهذا جهل بالواقع ، والحقيقة هي أن السلفيين الأصوليين كما يروق للباحث تسميتهم ، أو التيار السلفي الوسطي هم من أسس العمل الحركي السلفي في الكويت ، وهم من شارك في المجال السياسي منذ بدايته عام 1981 ، وقد كسبوا قاعدة شعبية كبيرة بفضل الله تعالى ، واستطاعوا تحقيق الكثير من طموحات القاعدة الإسلامية في الكويت من خلال مشاركتهم في مجلس الأمة الكويتي ، أو المجلس البلدي ، أو الحكومات المتعاقبة ، والمجالات السياسية المتعددة ، وقد أيد مشاركتهم كثير من العلماء من خلال فتاوى كبار العلماء السلفيين أمثال الشيخ عبدالعزيز بن باز والشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمهم الله تعالى وغيرهم ، وفي ذلك دلالة واضحة على بطلان ما ذهب إليه الباحث من تقسيم للسلفيين إلى إصلاحيين - لاشأن لهم بالسياسة - وحركيون .

خامسا : توهم الباحث بأن من أسباب قوة السلفيين الأصوليين في الكويت هو دعم الحكومة لهم ، وإضعافها للسلفيين الحركيين من جانب والإخوان المسلمين من جانب آخر ، وهذا وهم كبير بل هي الشبهة التي يتعلق بها العلمانيون في الكويت لضرب التيار الديني وصد الناس عن إتباعه ، ألا وهي اتهامه بأنه مدعوم من الحكومة بهدف إضعاف التيارات الأخرى ، ولا شك أن الحكومة الكويتية تسعى لإقامة علاقات متوازنة مع جميع الأطراف ، وأن دعمها للتيار السلفي إنما يأتي من باب الدعم الحكومي العام ومناخ الحريات الذي تتميز به الكويت ، كما أن الحكومة قد دعمت التيارات الليبرالية أكثر بكثير من التيارات الإسلامية ، إن لم تكن قد ضيقت على التيار السلفي في بعض المراحل ، ولا شك ان ثقة الناس بالتيار السلفي وتبنيهم لأطروحاته المعتدلة كانت هي أكبر دعم لهذا التيار عبر الأعوام المختلفة .



الباب الثاني



دور الجمعيات السلفية في التنمية المجتمعية

١.٢ جمعيات مرخصة:

لا شك أن العمل الخيري من أنبل الأعمال وأفضلها لما فيه من عظم الأجر من الله تبارك وتعالى ، والنفع والخير للبلاد والعباد ، فالعمل الخيري مطلب شرعي ، وقد امتثل الصحابة الكرام والأمة الإسلامية من بعدهم وعلى مر العهود لأمر النبي صلى الله عليه وسلم في فعل الخيرات ، وكانت مخرجات الأعمال الخيرية مصدر قوة للأمة فقد ساهمت في بناء المسلم ، وبناء الدولة ، وبناء الحضارة الإسلامية .

والجمعيات الخيرية السلفية هي جمعيات مرخصة ، كل منها يتبع قوانين وأنظمة دولها وتحت إشراف قانوني وإداري ، والمتأمل والدارس لتلك الجمعيات وآلية أعمالها يجد أنها تعمل بجهد لتواكب العصر وتتبع نظم إدارية فاعلة ، وحقت نجاحات في الكثير من المجالات ، وأبرزت مفاهيم عدة تحكم العمل وتدخله إلى مجال التخصص والتميز مع الحفاظ على معانيه الإسلامية والإنسانية والخيرية . ونجحت أيضا في العمل الخيري محلياً ودولياً ، وتنوعت مجالاته فيها ليوافق التحديات والتطلعات المطلوبة مما أدى إلى وصول العمل الخيري إلى نوع من الحرفية العالية ، والأخذ بالجديد بشكل علمي وعصري . وبروز مؤسسات خيرية مانحة وأخرى متلقية ، وفتحت فروع عديدة لبعض هذه الجمعيات في العالم الإسلامي وغيره .

وفي المقابل نجد أن مسلسل التضييق على العمل الخيري والجمعيات الإسلامية في المشرق الإسلامي والعالم العربي بوجه خاص مازال مستمرا ، خاصة فيما يتعلق بالأيتام والأرامل والفقراء والمرضى والمعاقين من المسلمين !!

٢.٢ آثار ١١ سبتمبر على العمل الإسلامي الخيري:

وفي أعقاب أحداث ١١ سبتمبر 200١ م ، أصبحت نظرة الشك والريبة تحوم حول الجمعيات الخيرية الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها ، بعد أن جمدت أموال بعض الجمعيات بحجة الاشتباه بها ، أو احتمال تحويلها لجماعات إرهابية ، وأدرج بعضها ضمن قائمة الإرهاب ، وتنامي بتلك الإجراءات القلق في مؤسسات العمل الخيري والقائمين عليها ، وعند المتبرعين أيضا خشية أن تطولهم أصابع الاتهام وقوائم التجميد ، ومع ذلك أبي متهمو العمل الخيري أن يعرفوا الإرهاب أو يعطوا مدلولاً موحداً له ، حتى يدخلوا ما يشاءون من الجمعيات والأفراد والهيئات بل والدول كذلك في دائرته .

وهدد هذا الاتهام بشكل مباشر العمل الخيري ومؤسساته وأفراده ومتبرعيه ، بعد أن وضعت القيود التي تعرقل مسيرته ، والتشكيك بمصداقية أهدافه ، ولصقه بالإرهاب ، لتجفيف منابع تمويل الجمعيات وبالتالي عرقلة البرامج على كافة الأنشطة ، ونتيجة لذلك أدخل العمل الخيري في العالم الإسلامي في دائرة ضيقة الأفق من التشكيك والاتهام ، بل والإغلاق والملاحقة دوغماً دليل .

ومع كل هذه التحديات فإن الجمعيات الخيرية الإسلامية والسلفية منها على وجه الخصوص استمرت في عملها ، ولم تمنعها كل هذه العقبات والاتهامات عن أداء رسالتها الخيرية لأهل الحاجة والعوز ، وإغاثة المهوفين الذين شردتهم الحروب والصراعات في المنطقة ، ونذكر من تلك المؤسسات جمعية إحياء التراث الإسلامي التي حرصت دائماً على تقديم خدماتها الخيرية في كل المجالات بكل شفافية ونزاهة

ومهنية عالية .

٣.٢ دور «إحياء التراث الإسلامي»:

جمعية إحياء التراث الإسلامي مؤسسة خيرية أشهرت بالقرار الوزاري الكويتي رقم (157) لسنة 1981 م ، حيث بدأ العمل بجهود شخصية من بعض أهل الخير في إنشاء المشاريع ومساعدة المسلمين منذ عام 1976 م ، وكانت هذه الأعمال هي الأساس الذي عليه أنشئت وأقيمت جمعية إحياء التراث الإسلامي . ومنذ انطلاق الجمعية عملت على أن تكون رسالتها عالمية . وقد حددت إدارة الجمعية أقسام العمل الأساسية والتي من خلالها تحقق أهدافها وتنفذ أعمالها كالتالي : (1) النشاط الخيري المحلي ، (2) النشاط الثقافي والدعوي ، (3) النشاط المجتمعي ، (4) المشاريع الخيرية الإنشائية ، (5) اللجان التنفيذية المتخصصة . وجمعية إحياء التراث الإسلامي نشاطات مختلفة نذكر أهمها :

١.٣.٢ نشر الوسطية:

نظمت إحياء التراث الإسلامي في شهر إبريل 2010 م مؤتمرا بعنوان (الوسطية . . رؤية إيجابية) برعاية نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون القانونية ووزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السابق المستشار راشد عبدالمحسن الحماد . وقد طرحت الجمعية في هذا المؤتمر تأصيلا شرعيا قائما على الكتاب والسنة للوسطية في جوانب الشريعة المختلفة (كالعقيدة ، والتعامل مع غير المسلمين ، والموقف من أهل الكتاب ،

والموقف من أهل البدع ، والتعامل مع المخالفين وقضية التسامح الديني ، ومفهوم التيسير وقضايا المرأة ، والولاء والبراء ، والتعامل مع ولاة الأمر ، وضوابط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وميزان التطرف والغلو والإرهاب والتكفير) . وقد كان لهذه الجهود أعظم الأثر في توعية و تثقيف الأجيال من شباب الصحوة الإسلامية ، من خلال مساعدتهم على تكوين رؤية وسطية واقعية ، منبثقة من فكر إسلامي أصيل ، أثمر لاحقاً ممارسات متوازنة بعيدة عن الإفراط والتفريط .

٢.٣.٢ منهجية العمل الخيري وغايته:

وقد اتبعت جمعية إحياء التراث الإسلامي منهجية ثابتة ومحددة في تنفيذ المشاريع ؛ إذ لا تقيم مشروعاً خيراً أو إنسانياً إلا بعد أن تتوفر فيه الشروط والمواصفات اللازمة . ولا شك أن الغاية من العمل التطوعي والخيري تأسيس نهضة وتنمية اجتماعية شاملة تستلهم المقومات المعنوية الراسخة في الدين ، والخلق القويم ، والقيم الإنسانية السامية ، وإحياء مبادئ التكافل والتراحم والتعاون والتعاقد .

٣.٣.٢ الدعم الإنساني:

تقوم الجمعية وبشكل أساسي بتنفيذ المشاريع الصحية الرائدة في دول شتى مثل : المستشفيات والمراكز الصحية ، والمراكز التخصصية والعيادات في عدد من الدول الفقيرة ، وذلك بالإضافة للدور الكبير الذي تقوم به الجهات الخيرية في مجال الإغاثة الصحية حال الكوارث ، وانتشار الأوبئة والحروب ،

وكذلك المشاريع الصحية المساعدة . ولتسهيل كافة الجوانب الحياتية للأيتام من مأكّل ومشرب وملبس ورعاية تعليمية وسكنية وطبية ومهنية أنشأت الجمعية قرى متكاملة الخدمات لرعاية الأيتام ، ومنها قرية الكويت للأيتام في كمبوديا وتتسع لما يقارب الألف يتيم .

٢.٣.٤ الجهد في محاربة الأفكار المتطرفة:

دأبت الجمعية ومنذ إنشائها بنشر العلم الشرعي الصحيح القائم على الكتاب والسنة مستندة إلى تراث إسلامي عريق لم تشهد له الإنسانية مثيلاً ، وخلال مسيرة الجمعية عملت على مواجهة الأفكار المتطرفة ، والأعمال الإرهابية التي تنبني على تلك الأفكار ، حيث استرشدوا في مسيرتهم بعلماء الأمة الكبار أمثال الشيخ عبد العزيز بن باز والشيخ محمد صالح العثيمين والشيخ ناصر الدين الألباني رحمهم الله جميعاً الذين أدركوا حقائق الأمور قبل وقوعها ، وانتبهوا للخطر الذي تحت الرماد فكان تحرك جمعية إحياء التراث الإسلامي بناء على هذه الرؤية الصحيحة ، فتوالت الأنشطة لدحض تلك الأفكار المتطرفة ، وكان الهدف من تلك الأنشطة ربط الأمة وخصوصاً الشباب بالمصادر الأساسية لهذا الدين بعيداً عن الانحرافات . حيث أقامت الجمعية عشرات الندوات والمحاضرات والدروس ، وأوضحت من خلالها موقف الإسلام من الغلو والتطرف في الدين ، ومن الفكر التكفيرى وأعمال العنف والإرهاب .

وأصدرت الجمعية عشرات الكتب والنشرات التي تحذر من الغلو والتطرف بهدف التأصيل لمسائل دارت حولها الشبهات ، وقد خصّصت مكتبة طالب العلم رقم (8) سلسلة علمية تصدر عن جمعية إحياء

التراث الإسلامي وتوزع في انحاء العالم) للتحذير من الأفكار المتطرفة ، ودحض الشبهات والرد العلمي على من تبني هذه الأفكار . إضافة لما عبر عنه مسئولو الجمعية ومشايخها عن رأي الجمعية في نبذ كافة أعمال العنف والأفكار المتطرفة ، وحرصها على إعلان ذلك عبر وسائل الإعلام المقروءة ، وخصوصاً الصحافة المحلية والعالمية ، والإصدارات المختلفة . ومن تلك الإصدارات على سبيل المثال لا الحصر :

- رسالة (ويحكم أفيقوا يا شباب !! بأي عقل ودين يكون التفجير والتدمير جهاداً) . للشيخ د . عبد المحسن العباد البدر .
- رسالة (كشف الشبهات في مسائل العهد والجهاد) للشيخ فيصل بن قزار الجاسم .
- (فتاوى الأئمة في النوازل المدلهمة) للشيخ محمد بن حسين القحطاني .
- كتاب (مختصر فتنة التفجيرات والاعتيالات) للشيخ مصطفى بن إسماعيل السليمانى .
- كتاب (وجادلهم بالتي هي أحسن) مناقشة علمية هادئة لـ (18) مسألة متعلقة بحكام المسلمين للشيخ / محمد بن حسن بن عبدالرحمن آل الشيخ .
- كتاب (الغلو في الدين في حياة المسلمين) للشيخ/ الدكتور عبدالرحمن معلا اللويحق ، وهو بحث واسع مميز تضمن العديد من المباحث الرائعة قسمها الشيخ وفق فصول ، لعل من أهمها : وسطية الإسلام ، يسر الإسلام وسماحته ، معنى الغلو في اللغة ، معنى الغلو

في الكتاب والسنة ، جذور الغلو في الدين وطبيعته في حياة المسلمين المعاصرة ، مجالات الغلو العقديّة والتشريعية ، مجالات الغلو العمليّة والسلوكية .

- كتاب (الإبداع في بيان كمال الشرع وخطر الابتداع) . لفضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله .
- كتاب (مشكلة الغلو في الدين في العصر الحاضر) ، وهو بحث قيم آخر للشيخ/ الدكتور عبدالرحمن معلا اللويحق .

٥.٣.٢ نشر العلم ومحاربة الجهل:

ضمن جهودها التعليمية سعت جمعية إحياء التراث الإسلامي ممثلة بإدارة بناء المساجد والمشاريع الإسلامية إلى بناء مؤسسات تعليمية تتدرج بالطالب ابتداء من الخلوات والفصول الدراسية حتى المدارس والمعاهد والجامعات ودور محو الأمية في مناطق يعم فيها الجهل ، ويسطر عليها الفقر ، في محاولة جادة لتوفير فرص التعليم للذين لا يجدون نفقته ، وخاصة اليتامي . وتقوم الجمعية بتنفيذ مشاريع (الكتب والمكتبات) ، والتي يأتي في مقدمتها مشروع (مكتبة طالب العلم) ، حيث أصدرت الجمعية وابتداء من عام 1995 م سلسلة وصل عددها إلى الآن (8) مكتبات ضمت كتب ومراجع مهمة لطالب العلم وكذلك عامة المسلمين ، وقد اختيرت بعناية فائقة ، ساهم في تحديد محتواها كبار العلماء المعاصرين ، وقد تم تخصيص المكتبة رقم 8 بالرد على الفكر التكفيري ، وهذا له دلالة واضحة في محاربة الجمعية بالفكر الإرهابي . ومن مشاريع الكتب كذلك مشروع

(ترجمة وطباعة وتوزيع الكتب الإسلامية) ، ومشروع (الطرد البريدي)
لإرسال الكتب لمن يحتاجها من طلبة العلم في الخارج ، ومشروع (المكتبة
الصوتية) .

الباب الثالث



الشفافية في التعامل مع التبرعات الخيرية

١.٣ التبرعات تتم عبر متابعة رسمية:

تخضع جمعية إحياء التراث الإسلامي لقوانين ولوائح ونظم وضعتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل في دولة الكويت لتنظيم جمع التبرعات ، وفتح الحسابات ، وحسابات الوارد والصادر ، ولذلك التزمت الجمعية وفروعها بذلك .

وجمعية إحياء التراث الإسلامي لديها نظام مالي دقيق تتابع فيه تحصيل أموال المتبرعين وتوصلها الى الايتام والمحتاجين ، وبناء المشاريع . وعلى رأس العمل المالي هناك (أمين الصندوق) وهو ضمن تشكيلة مجلس إدارة الجمعية ، ولديها في كل عام تقرير مالي وإداري يعرض على أعضاء الجمعية العمومية سنويا ، ويسلم نسخة منه إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والجهات الرقابية الأخرى ، والمتبرع بالكويت حريص على أن يحصل على (إيصال تسليم) ثم يتابع مراحل مشروعه ثم يقوم بافتتاحه إن اراد ذلك . ولا يمكن للجمعية أن تقوم بحملة جمع تبرعات خيرية إلا بعد أن تسمح الجهات الحكومية المعنية بذلك بالتعاون مع الجمعيات الأخرى ، وجمعية إحياء التراث الإسلامي حساباتها مفتوحة أمام أجهزة الدولة من وزارة المالية ، ووزارة الشؤون الاجتماعية ، ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، ووزارة الداخلية ، منذ تأسيسها حتى اليوم ، ولذلك حصلت على كتب شكر ووسمة ودروع وجوائز التفوق والسلامة المالية والجودة .

ونالت ثقة سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه ، وسمو ولي عهده الأمين حفظه الله ، وسمو رئيس مجلس الوزراء حفظه الله ، وأيضا نالت ثقة الوزراء ونواب مجلس الأمة ، وأهل الخير من التجار والمواطنين والمقيمين على هذه الأرض الطيبة ، ولذلك دافعوا عن الجمعية في أكثر من مناسبة

وموقف ، ضد المشككين في عمل الخير . .

وفي كل عام تزداد التبرعات ويزداد أعداد المتبرعين ، وكل المشاريع الخيرية الخارجية تتم وفق آلية رقابية متقدمة ، وتتم بعلم زارة الخارجية الكويتية وكثير من الأحيان بواسطتها ، ويقوم سعادة السفراء بافتتاحها ، وحتى في الداخل يبارك جهودها معالي وزير الخارجية وسفراء الدول المقيمة في دولة الكويت .

ولا يتم تسليم أي مبلغ أو صرفه إلا وله اثبات ورقابة دقيقة من الجهات الأمنية والرسمية في البلاد وهذا أمر لا يضايق الجمعية أبدا ، فهذا مما يثبت نزاهتها وشفافيتها وأمانة الافراد العاملين فيها . حتى أن المنظمات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة طلبت من جمعية إحياء التراث الإسلامي التعاون معها وتمثيلها في عدة دول إسلامية ، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بعد أن أطمأنت المنظمات الدولية إلى سلامة الإجراءات ، وأمانة العمل وتواجدها على الأرض بكل قوة وعزيمة للعمل الخيري الإغاثي في جميع الدول ودون تمييز .

٢.٣ الاعتبارات الرئيسية في صرف التبرعات الخيرية:

هناك اجراءات محاسبية دقيقة وعملية إدارية متقنة في تعامل جمعية إحياء التراث الإسلامي مع تلقى و صرف الأموال فهي تراعي الجوانب التالية :

- أموال التبرعات تصرف للمحتاجين وليس للجماعات ، وليس كما زعمته (دراسة بال) بقولها : «كما أوقفت جمعية إحياء التراث

- الإسلامي بتشكيلتها الجديدة أي دعم مادي للجماعات والأوقاف السلفية الحركية في الخارج ، وبدأت بدعم الجماعات والقضايا الأصولية بصورة حصرية» . فعادة ما يشترط المتبرع الجهة التي يريد الصرف عليها كالأيتام والفقراء أو بناء المساجد والمراكز التعليمية .
- إن الأموال عادة ما يتم صرفها علنا بشكل مشاريع إغاثية وبالتنسيق مع وزارة الخارجية الكويتية والجهات الرسمية في الدول المضيفة للمهجرين واللاجئين لاسيما التبرعات التي تم تقديمها للسوريين .
 - قيام بعض الأفراد بشكل شخصي بجمع الأموال بعيدا عن الرقابة الحكومية أمر لا تقبله الجمعية ولا تعمل به اطلاقا وبالتالي يسأل عنه من قام به .
 - إن فكر الجمعية لم يتغير منذ انشائها وبالتالي لا تغير في سياسة التبرعات التي تقوم بها الجمعية كما زعمت (دراسة بال) بقولها : «وكانت جمعية إحياء التراث في ذلك الوقت قد أصبحت بالفعل تحت سيطرة السلفيين الأصوليين ، وكانت على استعداد لمنح الدعم المالي للأصوليين في لبنان» . فلا يوجد دعم مالي إنما مساعدات تذهب للمحتاجين .
 - وأيضا لا يوجد دعم موجه لأشخاص بعينهم أو شيوخ بل الدعم لمشاريع محددة مثل كفالة الأيتام ، وتوزيع الطعام ، وتوفير الخيام والمسكن المؤقتة ، فضلا عن المشاريع التعليمية والتربوية والتنمية . وليس صحيحا ما جاء في (دراسة بال) من دعم بعض شيوخ السلفية : «منحت جمعية إحياء التراث الإسلامي بعض شيوخ السلفية الأصوليين دعماً مالياً متواضعاً لتمكينهم من مواصلة عملهم الدعوي» .

- لا يتعدى نشاط الجمعية العمل الإنساني الخيري وليس للجمعية أي دور سياسي أو أمني كما أدعت (دراسة بال) بقولها : «كانت الجمعية قادرة على الانخراط في أنشطة أكثر خطورة». وقد أكدت (دراسة بال) طبيعة هذا النشاط حين قالت : «كما نظّم وقف إحياء التراث الإسلامي دورات في مساجد طرابلس حول الحديث النبوي وأصول الفقه» وهذه جوانب تعليمية شرعية وليست أمنية سياسية .
- لقد أقرت (دراسة بال) بالدور الحقيقي الذي تقوم به جمعية إحياء التراث الإسلامي في أسلوب توزيع أموال التبرعات في سوريا حين قالت : «ربما تتمسك الأغلبية داخل جمعية إحياء التراث الإسلامي بما يملكه الأصوليون من خبرات وتجارب ومؤهلات فتوافق فقط على مساعدة العائلات السورية التي تتجمع في مخيمات اللاجئين في الجزء الشمالي من سورية والدول المجاورة . فهم يتعاونون بشكل وثيق مع السلطات الكويتية ويؤكدون على أنهم لا يوفرون دعماً مادياً لمن يشارك في القتال» .
- ومرة أخرى تقحم (دراسة بال) جمعية إحياء التراث الإسلامي في أمور ليس لها اي علاقة بها ، معتمدة على ظن كاذب لتتهم الجمعية بتهمة كبيرة وفرية عظيمة فتقول : «ويقال إن جيش الإسلام يتلقى بانتظام مئات الآلاف من الدولارات من جمعية إحياء التراث الإسلامي» . نلاحظ استخدام كلمة (ويقال) التي تدل على عدم الثبوت ، وعدم وجود دليل ! فهل يليق ذلك الاتهام الذي لا سيئتند على منهجية علمية ثابتة .
- وتخلط (دراسة بال) بين المساعدات الفردية التي قام بها القلة ، وبين

المؤسسات والهيئات والجمعيات المشهورة رسمياً والتي لها أسلوب موحد ومقنن لجمع التبرعات! فتقول (دراسة بال) مجازفة بمدى صدقية معلوماتها: «بدأ السلفيون في الكويت يسيطرون مؤخراً على أنشطة تمويل المتمردين السوريين. فقد تمكنوا من السيطرة على لجان الزكاة في معظم مناطق الكويت».

• وأخيراً تعترف (دراسة بال) بنزاهة عمل جمعية إحياء التراث الإسلامي المالي ودورها السلمي والإنساني في العمل الخيري فتوجه رسالة إلى الحكومة الكويتية تقول فيها: «يجب على الحكومة الكويتية مساعدة جمعية إحياء التراث الإسلامي في تعزيز التيار الأصولي في لبنان. فالأصوليون يهتمون أكثر بالعمل الدعوي السلمي».

وهكذا نجد أن (دراسة بال) تتذبذب في ذكر المعلومات المالية عن جمعية إحياء التراث الإسلامي ولم تقدم في اتهامها للجمعية أي دليل مادي رصين وبالتالي يبقى زعمها حبر على ورق لا قيمة له.



الباب الرابع



ارتباط الدعوة السلفية بالسعودية

٤.١ اتهام «إحياء التراث»:

حاولت (دراسة بال) اللزم من قناة جمعية إحياء التراث الإسلامي بقولها: «كثيرا ما يتهم معارضو جمعية إحياء التراث الإسلامي في الكويت بأنها دمية في يد الرياض ، أو حتى بالتعاون مع المخابرات السعودية ، ويستند هذا إلى حقيقة أن الأصوليين الكويتيين المرتبطين بجمعية إحياء التراث الإسلامي يرتبطون بصورة وثيقة بالمؤسسة الدينية في المملكة العربية السعودية ، وهم يتبعون إرشادات ونصائح كبار العلماء السعوديين ، ولا تصدر لجنة العلماء في الجمعية أحكاما أو فتاوى إلا في الحالات التي لم تتم مناقشتها من جانب علماء السعودية . إضافة إلى ذلك ، ترتبط قيادة الجمعية بالمؤسسة الدينية في المملكة من خلال المعرفة الشخصية والعلاقات غير الرسمية . وفي كثير من الأحيان ، يتوجّه الشيوخ الأصوليون السعوديون إلى الكويت لإلقاء محاضرات وعقد حلقات دراسية أو لمجرد مناقشة مسائل معينة مع زملائهم العلماء في هذا البلد الخليجي الصغير» .

ولاشك أن هذا الكلام يدل دلالة قاطعة على الجهل الكبير لما احتوته (دراسة بال) بمضامين المنهج السلفي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالعلماء الربانيين في جميع البلدان الإسلامية لا سيما علماء المملكة العربية السعودية ، والمشهود لهم بالأسبقية على مستوى العالم الإسلامي ، وارتباط جمعية إحياء التراث الإسلامي بأولئك العلماء الأجلاء قديم وهو غير مرتبط بالحكومة السعودية أو مخابراتها كما يتوهم الباحث بل إن ذلك الطعن غير المبرر بالجمعية وبعلماء السعودية يكشف كثيرا عن عدم منهجية (دراسة بال) العلمية ، فهو لا يعتمد على دعم أقواله بالأدلة الصحيحة ، والمنطقية . وجمعية إحياء التراث الإسلامي لها ارتباطات

بمعظم التجمعات السلفية في العالم وعلاقات وثيقة بالعلماء السلفيين في جميع أنحاء العالم ، ومنهجها العقائدي واحد ، وتشهد بالفضل والأسبقية للعلماء الكبار في السعودية ومصر والهند وغيرها وتتخذهم قدوة في فهم الدين .

٢.٤ ارتباط علمي وثقافي:

إن ارتباط السلفيين الكويتيين فيما أسمته (دراسة بال) بالمؤسسة الدينية السعودية إنما هو ارتباط علمي وثقافي ، فحيثما يوجد علم قائم على القرآن والسنة الصحيحة بفهم سلف الأمة فستجد جمعية إحياء التراث الإسلامي . وليس قاصرا - كما تزعم الدراسة - على جهة دون أخرى ، بدليل الكتب التي تم طباعتها في الجمعية نجدها لعلماء من مختلف دول العالم الإسلامي . واشترك العلماء والمشايخ في المحاضرات والندوات والمؤتمرات التي تقيمها الجمعية هم أيضا من بلدان عدة من مصر والمغرب والسعودية واليمن وأفريقيا وغيرها ، وفي بعض الأحيان تكون مشاركة الدول الأخرى أكثر بكثير من مشاركة علماء السعودية ، فعلماء السعودية من هيئة كبار العلماء حضورهم نادر جداً ولا يقارن ببقية العلماء من البلدان الأخرى .

٣.٤ الفتوى مستقلة وليس مرتبطة:

إن أسلوب استنباط الفتوى الشرعية (تعريف الفتوى : هي الإخبار عن حكم الشرع لا على وجه الإلزام) . يعتمد على استلهاام الأحكام من القرآن

والسنة والإجماع وأقوال الصحابة والاجتهاد فيما يقع من أمور والعلماء متوافرون في جميع دول العالم سواء الأحياء منهم أو الأموات الذين تم حفظ علومهم ، وهذا من الأمور المعلومة ، ومكانة المفتي وأهميته عظيمة يقول الإمام الشاطبي رحمه الله : «المفتي هو القائم في الأمة مقام النبي صلى الله عليه وسلم» . لذا لا غرابة في أن تشبث جمعية إحياء التراث الإسلامي ولا تصدر فتاويها إلا بعد الرجوع لعلماء الأمة أينما كانوا خاصة في الأمور المهمة .

لذا لا تعتمد اللجنة العلمية في جمعية إحياء التراث الإسلامي في مواقفها العلمية وفتاواها الشرعية على (المؤسسة الدينية بالملكة) كما زعمت (دراسة بال) ، بل بالعكس يوجد من العلماء والمشايخ في الكويت وفي الجمعية تحديدا من لديه القدرة الكاملة على الافتاء والتصدي للفتاوى الفقهية والقضايا الشرعية ، دون الرجوع إلى جهات ثانية ، وهذا لا يعني عدم التقدير لجهود العلماء في السعودية ومصر وغيرها ، وهناك مراكز علمية تأتلف فيها الفتاوى الشرعية على مستوى العالم الإسلامي كمجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لرابطة العالم الإسلامي ، ومجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي الذي يضم أكثر من 150 عالما من مختلف دول العالم الإسلامي ، تعتبر مراجع أساسية لكل من يريد الحصول على الفتاوى المعاصرة . حيث يقوم المجمعان ببيان الأحكام الشرعية فيما يواجه المسلمين في أنحاء العالم من مشكلات ونوازل وقضايا مستجدة . فضلا عن جمع الفتاوى والآراء الفقهية المعتبرة للعلماء المحققين ، والمجامع الفقهية الموثوقة في القضايا المستجدة ، ونشرها بين عامة المسلمين والتصدي لما يثار من شبهات وما يرد من إشكالات على أحكام الشريعة الإسلامية .

٤. ٤ ماذا يميز علماء السعودية عن غيرهم:

إن اطمئنان المسلمين للفتوى القادمة من علماء السعودية له ما يبرره ، فالمؤسسة الدينية في السعودية راسخة من جهتين : الأولى بالعلم الشرعي المحكم الذي يتم تناقله في اطار منهجية واضحة ودقيقة ، والثاني بحماية المؤسسة الرسمية لها واعتبارها جزء هام من بقاء الدولة . هذا الترابط بين المؤسستين الدينية والرسمية في السعودية ، منذ عهد الدولة السعودية الأولى وحتى الآن ، جعل السعودية رائدة في قيادة العالم الإسلامي ليس على المستوى الشرعي فحسب بل حتى على المستوى السياسي . بالإضافة إلى وجود هيئات شرعية قوية تقدم العلم الشرعي على مستويات عالية في التعليم الديني الأكاديمي فضلا عن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وفوق هذا هيئة كبار العلماء والرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء . في حين اتسمت المؤسسات الدينية في البلاد الإسلامية الأخرى بحالة من الشد والجذب حرصت فيه السلطات السياسية في تلك الدول على هيمنة شؤون هذه المؤسسات ، فضعف دورها في مجال التفاعل والتغيير الاجتماعي والسياسي . وهذا الكلام ينطبق على جامع الأزهر وجامعة القرويين وجامع القيروان والزيتونة في كل من مصر والمغرب وتونس .

٤. ٥ ملقبة أساسية للعلم السلفي:

كما وإن المؤسسة الدينية في السعودية تعتبر من أهم المحاضن الأساسية للدعوة السلفية ، والمدافعة عنها والحامية لها ، وبالتالي فهي تقوم بتدريس ونشر العلم الصحيح الموافق للقرآن والسنة الصحيحة . وإنشاء الجامعات

الأكاديمية والمعاهد العلمية التي تدرس هذا العلم وتنقله جيلا بعد جيل ، بإشراف ومتابعة نخبة من العلماء والمشايخ وطلبة العلم المعروفين . لذا كانت المؤسسة الدينية في السعودية مرجعا طبيعيا للسلفيين بكل أنحاء العالم خاصة في القضايا الكبيرة والمعقدة وهي مرجع لحل الخلافات بين الاطراف المتنازعة ، ومركز موثوق للفتوى ولها مكانتها وتقديرها من الجميع . وهي تمتلك قوة علمية تنويرية تثقيفية مستمدة من مكانتها العلمية التي اكتسبتها عبر أعوام طويلة من الاهتمام بالعلم والعلماء .

٦.٤ طباعة الكتب فيه الجمعية:

أسلوب جمعية إحياء التراث الإسلامي في طباعة الكتب والنشرات وإقامة الندوات والمؤتمرات يقوم على ما يمليه الظرف الحالي ، وحاجة الناس من العلم الشرعي ، والدعوة العلمية القائمة على المنهج السلفي المتمثل في الأخذ بالقرآن والسنة الصحيحة بفهم الصحابة - رضوان الله عليهم - بغض النظر عن مصدر هذا العلم طالما هو في إطار العلم الصحيح . فإن كان الكتاب أو المؤلف سعوديا أو مصريا أو سوريا أو هنديا أو غير ذلك لا يهم كثيرا طالما يصب هذا في مصلحة الدعوة السلفية . وليس كما تزعم (دراسة بال) من الاعتماد فقط على المصادر السعودية ، حيث تقول (دراسة بال) : «اختفت كتب عبد الرحمن عبد الخالق من دور النشر التابعة للجمعية ، والتي بدأت بدلاً من ذلك طباعة أعمال المؤسسة الدينية السعودية ومؤلفات العلماء الكويتيين من ذوي الآراء الأصولية» .

٧.٤ السلفية ليست أداة لقمع الحرية:

ولعل من أقسى ما ذكرته (دراسة بال) اتهامها للسلفيين الاصوليين/الوسطيين بأنهم أدوات لقمع الأصوات المطالبة بالحرية السياسية في الخليج وهم واقعون في اطار (المؤامرة الاميركية - السعودية) هكذا!! وهذا نص ما جاء في (دراسة بال): «اعتبر الحركيون الأصوليين أدوات للمؤامرة الأميركية-السعودية لقمع الأصوات التي تطالب بالحرية السياسية في الخليج، وذلك لأن الأصوليين لا يملكون أجندة سياسية اجتماعية أوسع ويشددون على وجوب الطاعة العمياء للحاكم». ويلاحظ أن الدليلين اللذين ساقتهما (دراسة بال) على أن السلفيين عملاء وأدوات فقط أنهم أولا: ليس لديهم أجندة سياسية واجتماعية! ثانيا: لأنهم يطيعون الحاكم!! فهل يصلح هذان الدليلان لإثبات ما ادعته الدراسة!!، وإذا ما توقفنا قليلا عند ذلك الاتهام فسنجد بأن الباحث قد انتقل من النقد العلمي لجمعية إحياء التراث الإسلامي إلى التخوين والتحريض على الجمعية واعتبارها أداة للمؤامرة الأميركية السعودية وهو ما يكشف عن منهج لا يتسق مع أساليب البحث العلمي .

٨.٤ الموقف من تحرير الكويت:

إن (دراسة بال) أشارت بطريقة مباشرة إلى أن بعض السلفيين في الكويت انساق خلف رأي العلماء الرسميين السعوديين دون تثبت في مسألة الاستعانة بالقوات الأجنبية لتحرير الكويت فذكرت نصا: «أثناء احتلال الكويت، انحاز آخرون إلى المعسكر الأصولي، والذي يمثله العلماء الرسميون السعوديون. وربما كان السبب الرئيس لذلك هو أن الأصوليين لم يعارضوا تحرير الكويت، على الرغم من أنه تم بواسطة

القوات الغربية» . مع أن هذا الموقف تبلور من خلال آراء معظم العلماء في ذلك الوقت ، فقد أجمع العلماء السلفيون في العالم على صد ظلم رئيس العراق السابق صدام حسين وتأييد تحرير الكويت وفقا للفتاوى التي صدرت ليس فقط من هيئة كبار العلماء بالسعودية بل من مجموعة كبيرة من العلماء في العالم الإسلامي فقد استضافت رابطة العالم الإسلامي ومقرها مكة المكرمة مؤتمرين أحدهما في شهر سبتمبر 1990 ، والآخر في شهر فبراير 1991 ، وحضرهما ما يقرب من 400 من العلماء والمفكرين المسلمين ودعت الرئيس العراقي وقتها إلى إزالة سبب المشكلة وهو اجتياح القوات العراقية للكويت البلد المسلم الصغير وأن يترك الكويتيين وشأنهم يقررون مستقبلهم كما يريدونه . وقد صدر عن المؤتمرين وثيقة مكة المكرمة وإعلان مكة وعدد من القرارات والتوصيات ، من أهمها أن تتحد كلمة العلماء والدعاة في قضية مواجهة العدوان العراقي وإدائته . ومن حق المعتدى عليهم ، والمهددين بالعدوان أن يباشروا الأسباب التي تدفع عنهم العدوان .

الباب الخامس



العمل الخيري..
ودور جمعية «إحياء التراث»

٥. القانون ينظم عمل الجمعيات الخيرية:

إن الأهداف الأساسية للجمعيات الخيرية في دولة الكويت تتمثل في تقديم المساعدات للمحتاجين بغض النظر عن الدين أو الوطن أو الجنس أو اللون ، وتقديم الاحتياجات الأساسية والخدمات الصحية والتعليمية إلى المجتمعات الفقيرة ، مع إغاثة المنكوبين ، وإنشاء المشاريع التعليمية والتدريبية والتنمية الإنتاجية في المجتمعات الفقيرة وتوفير فرص العمل ، وجذب المتطوعين والمتطوعات للمشاركة في الأعمال الخيرية ، والتنسيق مع الجهات والمنظمات الخيرية الإنسانية .

توجد في الكويت عدة جهات تقوم بالعمل الخيري وتقديم المساعدات منها : بيت الزكاة ، والهيئة الخيرية الإسلامية العالمية ، وجمعية صندوق إعانة المرضى ، وجمعية الإصلاح الاجتماعي ، وجمعية إحياء التراث الإسلامي ، وجمعية فهد الأحمد الإنسانية ، وجمعية النجاة الخيرية ، وجمعية الشيخ عبدالله النوري الخيرية ، وجمعية التكافل لرعاية السجناء ، وجمعية العون المباشر ، وغيرها .

وقد نظم القانون رقم 24 لسنة 1962 بشأن الأندية وجمعيات النفع العام والمعدل بالقانون رقم 28 لسنة 1965 والقانون رقم 12 لسنة 1993 ، والقانون رقم 14 لسنة 1994 عمل هذه الجمعيات . فقد نصت المادة (6) من القانون على : (. . . ويحظر على الجمعية أو النادي التدخل في السياسة أو المنازعات الدينية ، أو إثارة العصبية الطائفية أو العنصرية) . ونصت مادة (18) : (أموال الجمعية . . . تعتبر ملكاً . . . الجمعية ، وليس لأعضائها حق فيها . . .) . ونصت مادة (19) : (على الجمعية . . . أن يودع أمواله النقدية باسمه لدى إحدى المصارف في الكويت . . .) . ونصت مادة (20) : (لا

يجوز للجمعية أو النادي أن ينفق من أمواله في غير الأغراض التي أنشئ من أجلها . . .) . ونصت مادة (21) : (على مجالس إدارات الجمعيات . . . أن تقدم لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل صورة من الحساب الختامي للعام المنصرم ومشروع ميزانية العام الجديد . . . ووزارة الشؤون الاجتماعية والعمل إجراء المراجعة المستندية على الدفاتر والسجلات وإيفاد من يمثلها في اجتماعات الجمعيات العمومية) . ونصت مادة (22) : (يجوز لأي جمعية أو نادي تم تسجيله وإشهاره أن يطلب التصريح له بجمع المال لتحقيق أهدافه مرة واحدة في العام بشرط اتباع النظم والأوضاع المنصوص عليها في قانون الترخيص بجمع المال للأغراض العامة) . ونصت مادة (23) : (على النادي أو الجمعية أن تحتفظ في مقرها بالسجلات والدفاتر الآتية على الأخص : (أ) سجلات بأسماء الأعضاء المشتركين وما يسدونه من اشتراكات . (ب) دفاتر محاضر جلسات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية . (ج) دفاتر حسابات الإيرادات والمصروفات والتبرعات مدعمة بالمستندات المعتمدة) .

٢.٥ التعاون بين الجمعيات الخيرية:

عادة ما تنأى الجمعيات الخيرية الإسلامية عن الخلافات والانقسامات التي هي من طبيعة العمل السياسي المرتبط بالمكاسب السياسية أما الجمعيات الخيرية فعادة ما تكون العلاقة فيما بينها هي علاقة تكاملية وتعاونية لأن مجال العمل يسع الجميع ، والتنافس هنا في مجال العمل الإنساني والاعاثي . وإن التجمع الإسلامي السلفي هو التيار السياسي الذي يجمع السلفيين وليس له علاقة مباشرة بجمعية إحياء التراث الإسلامي التي هي

وسطية الدعوة السلفية الكويتية في مقابل الإرهاب والتبعية

جمعية خيرية وليس لها علاقة بالعمل السياسي . وتخلط (دراسة بال) بين الدعوة السلفية والجمعية والتجمع ولا تفرق بينهم من ناحية طبيعة العمل ، والصلاحيات القانونية ، والفعلية فالدعوة السلفية هي الفكر والواقع العملي في المجتمع الكويت وهو سابق على كل الأنشطة المؤسساتية ، وما الجمعية والتجمع إلا ثمرة لهذه الدعوة المباركة عبر سنوات طويلة من العمل والنشاط . والتجمع هو الاطار السياسي للعمل السلفي في الكويت ، والجمعية هي الاطار الخيري والإنساني للدعوة السلفية . هذا الخلط تجلّى واضحاً في العبارات التالية من (دراسة بال) :

أ . تقول (دراسة بال) : «في ثمانينيات القرن الماضي ، كانت جمعية إحياء التراث الإسلامي بمثابة هيئة شاملة للسلفيين في الكويت ووفّرت لهم إطاراً مؤسسياً للمشاركة في العملية السياسية» .

ب . وتقول (دراسة بال) : «وعلى الرغم من أن خطاب المؤسسة الخيرية تعيّر جذرياً ، فإنها لاتزال نشطة في ميدان السياسة» .

ج . وتقول (دراسة بال) : «ويرتبط أعضاء أكبر كتلة برلمانية سلفية (التجمع السلفي الإسلامي) ، ارتباطاً وثيقاً بجمعية إحياء التراث الإسلامي» .

د . تقول (دراسة بال) : «تأسّس التجمع في العام 1981 ممثلاً للجمعية الخيرية في السياسة المؤسسية» .

كما ونبين أن الجمعيات الخيرية ليس لها علاقة بالعمل السياسي لا من قريب ولا من بعيد . ونص القانون رقم 24 لسنة 1962 بشأن الاندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له في المادة (6) يؤكد على ذلك .

٣.٥ جمع أموال المتبرعين وتوزيعها:

إن جميع أموال المتبرعين المتحصلة من الجمعيات الخيرية الإسلامية هي أموال معروفة المصدر معروفة جهة الصرف ، والدعم الذي تجمعه هذه الجمعيات هو عبارة عن مساعدات للمحتاجين في شتى بقاع العالم هدفه انقاذ المسلمين من الفقر والجوع والعوز ونجدتهم وقت الكوارث الطبيعية . ونصت مادة (20) من القانون رقم 24 لسنة 1962 بشأن الاندية وجمعيات النفع العام والقوانين المعدلة له : (لا يجوز للجمعية أو النادي أن ينفق من أمواله في غير الأغراض التي أنشئ من أجلها ولا يجوز له الدخول في مضاربات مالية) .

٤.٥ إنشاء الجمعيات حق للجميع:

تقول (دراسة بال) : «أنشأ السلفيون الكويتيون جمعية إحياء التراث الإسلامي . . بدعم من الدولة الكويتية والتجار الأثرياء ممن تبنوا الفكر السلفي . وعلى الرغم من أنه تم إنشاء جمعية إحياء التراث الإسلامي لأغراض خيرية ، وفقاً لوثائق تأسيسها ، فقد شملت مجموعة واسعة من المهام منذ البداية» . لقد نظم القانون رقم 24 لسنة 1962 إنشاء الأندية وجمعيات النفع العام وحدد مهامها في نص المادة (1) : (. . . وتستهدف القيام بنشاط اجتماعي أو ثقافي أو ديني أو رياضي) . و جمعية إحياء التراث الإسلامي وغيرها من الجمعيات الخيرية هي جهات مرخصة وتلقى ذات المعاملة التي تلقاها جمعيات النفع العام من الحكومة ، وليس لها أن تخرج عن المهام المنوطة بها وإلا عرضت نفسها للحل كما جاء في نص

المادة (27) من القانون : (يجوز بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل حل الجمعية أو النادي في إحدى الحالات الآتية : . . . إذا خرجت عن أهدافها أو ارتكبت مخالفة جسيمة لنظامها الأساسي) .

٥. ه أهداف «إحياء التراث»:

يجب أن نؤكد هنا أن جمعية إحياء التراث الإسلامي لم تغير أهدافها منذ تأسيسها وإلى الآن وفي موقعها الرسمي بيان واضح لهذه الأهداف التي تتبعها الجمعية وتتلخص في الموضوعات التالية :

1. الدعوة إلى كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ومنهج السلف الصالح من الصحابة رضوان الله عليهم ، وتابعيهم بإحسان .
2. الدعوة إلى عبادة الله وحده لا شريك له ، وإخلاص الدين له ، وإحسان العمل كما قال تعال : ﴿وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون﴾ وقوله تعالى : ﴿وما أرسلنا من قبلك من رسول إلا نوحي إليه أنه لا إله إلا أنا فاعبدون﴾ .
3. العمل على تعاون المسلمين على البر ، والتقوى ، وتلاقيهم على الخير ، واعتصامهم بكتاب الله ، وسنة رسوله ﷺ .
4. نشر الخير ، والفضيلة ، والعدل والإحسان عملاً بقوله تعالى : ﴿وافعلوا الخير لعلكم تفلحون﴾ وقوله تعالى : ﴿إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون﴾ .

- 5 . إحياء التراث الإسلامي من خلال نشر كتب السلف الصالح .
- 6 . تحذير المسلمين من البدع ، والمحدثات في الدين ، على اختلاف أنواعها ،
والتمسك بالإسلام النقي ، والدين الخالص .

٦.٥ أساليب التنفيذ:

- 7 . العمل على أبرز فضائل التراث الإسلامي ، ودوره في تطوير الحضارة
الإنسانية .
 - 8 . تجميع المخطوطات ، والكتب الإسلامية من جميع أنحاء العالم ،
وتوثيقها ، وتنظيمها في مكتبة جامعة .
 - 9 . تشجيع العلماء والباحثين في مجال الدراسات الإسلامية ، والعمل
على نشر بحوثهم ، ونجاح عملهم .
 - 10 . دعوة الناس للتمسك بدين الله تعالى بالحكمة والموعظة الحسنة .
 - 11 . العمل على تنقية التراث الإسلامي من البدع والخرافات التي شوهت
جمال الإسلام ، وحالت دون تقدم المسلمين .
 - 12 . إنشاء صندوق للزكاة ، والإشراف على صرفها في الوجوه
المشروعة .
 - 13 . إنشاء المساجد والمراكز ، والمؤسسات التعليمية والاجتماعية والصحية
ورعايتها لخدمة الإسلام والمسلمين في أنحاء العالم .
- وهذا بخلاف ما جاء في (دراسة بال) التي بينت تذبذب الجمعية
وتغيرها فقالت : «تعرضت جمعية إحياء التراث الإسلامي إلى عملية تحوّل

جذري ، وفقدت صورتها التي يغلب عليها الطابع الحركي ، وأصبحت تنظيماً أصولياً . وهذا الكلام ليس صحيحاً ، فخط الجمعية الفكري كان ولا يزال يتبع القرآن والسنة وفق فهم الصحابة رضوان الله عليهم وتركز أعمالها على الاعمال الخيرية والالغائية كما بينا أنفا .

٧.٥ لا انقسامات فيه «إحياء التراث»:

ومع هذا تستمر (دراسة بال) في ذات الموضوع وتكرره المرة تلو الأخرى فتقول : «انقسمت الجماعة السلفية على أسس حركية وأصولية . وبدوره أثر هذا الانقسام على جمعية إحياء التراث الإسلامي . حتى ذلك الوقت ، كانت الحركة تحت التأثير غير القابل للنقاش لعبد الرحمن عبد الخالق» لذا نؤكد كما بينا أن الجماعة لم تنقسم ولكن شكل بعض من كان لهم توجهاتهم المختلفة إطارات خاصة بهم ، ولم يؤثر ذلك على الجمعية لأنها جمعية خيرية مستقلة ، وكانت جميع النقاشات التي تدور في إطار الشورى ولم يسيطر أحد على الجماعة السلفية بالمفهوم الذي أشار له (دراسة بال) .

٨.٥ منشورات «إحياء التراث» شاملة:

بل تعمدت (دراسة بال) إلى اتهام الجمعية بالتركيز على بعض القضايا وترك قضايا أخرى فتقول : «تركز هذه المنشورات على مسألتين رئيسيتين هما : العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، ومسألة الجهاد» . وهذا أيضا لا يعكس حقيقة الأمر ، بل تركز مطبوعات ومنشورات جمعية إحياء التراث

الإسلامي على طباعة القرآن الكريم ونشر كتب العقيدة السليمة والكتب
الفقهية المعتمدة والكتب التي تدعو لمحاربة الارهاب والتطرف . ولقد اشتمل
منهج الجمعية في الدعوة والتوجيه الذي تم تأليفه في بداية التسعينات
على بيان موقف الجمعية من معظم القضايا العامة ، والرد على التساؤلات
حولها .

٩.٥ الحاضنة لكل السلفيين:

وتزعم (دراسة بال) أن جمعية إحياء التراث الإسلامي هي الحاضنة
لكل السلفيين فتتص على التالي : «أدى تفتت السلفيين الكويتيين ، الذين
كانوا في السابق موحدين تحت راية جمعية إحياء التراث الإسلامي» .
والصحيح أن السلفيين متواجدين قبل انشاء جمعية إحياء التراث
الإسلامي وهي لا تمثل جميع السلفيين ، وما الجمعية إلا نشاط واحد من
أنشطة الدعوة السلفية الممتدة عبر قرون طويلة في الكويت والجزيرة العربية
والعالم الإسلامي كافة .

١٠.٥ التبعية لمن؟:

لم تكن جمعية إحياء التراث الإسلامي تابعة في أي يوم من الايام لأي
جهة وإنما يتولى إدارتها الجمعية العمومية التي تحاسبها وتراقب أعمالها
كما هو معروف في نظام الجمعيات الخيرية في الكويت ، والجمعية كويتية
وتحت اشراف حكومي كويتي متمثلا في وزارة الشؤون الاجتماعية الكويتية
ولو كانت تمارس أي نشاط مخالف لدولة الكويت لاتخذت الحكومة

وسطية الدعوة السلفية الكويتية في مقابل الإرهاب والتبعية

اجراءات في حقها ، بل العكس تماما فالجمعية منذ انشائها عام 1981 وهي تقدم خدماتها الخيرية للجميع داخل وخارج الكويت ، وتحظى بالتقدير من كافة الجهات الرسمية والأهلية . أما من يتهم الجمعية بأنها توالي هذه الجهة أو تلك فإنه ليس لديه دليل أو حجة واضحة ، وإن توافق الجمعية مع من يحمل المنهج الصحيح القائم على القرآن والسنة الصحيحة البعيد عن الغلو والتطرف والارهاب هو توافق طبيعي فهو ما تدعوله الجمعية وتؤمن به ، والجمعية تتفق مع أي دعوة حقة تعتمد في طرحها وفتواها على الأدلة الصحيحة من القرآن والسنة ولا شك أن هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية تمثل مرجعية أصيلة لملايين المسلمين بما تنتهجه من دعوة للخير قائمة على النهج الصحيح في اتباع القرآن والسنة الصحيحة .

١١.٥ الاتهام بخيانة المبادئ:

تتحرى جمعية إحياء التراث الإسلامي وتجتهد في تأصيل وتأكيد العمل الموافق للنهج السلفي الصحيح دائما ، ولم تخن المبادئ السلفية أبدا كما كتب في (دراسة بال) : «لا ينتمي كل الأصوليين الكويتيين إلى جمعية إحياء التراث الإسلامي ، والواقع أن بعضهم معادون للجمعية التي يتهمونها بخيانة مبادئ السلفية من خلال المشاركة في الانتخابات البرلمانية والحفاظ على البنية المؤسسية» ، ومن المؤكد أنه لا يعني عدم انتماء بعض السلفيين للجمعية منقصة لمنهجها الوسطي بل يشير إلى بعض الاختلافات الفقهية بين هؤلاء والجمعية ، وهذا لا يعيب الجمعية كما تصورتها (دراسة بال) : أما عن نزول الانتخابات البرلمانية فهذا شأن سياسي لا يدخل من ضمن اختصاصات الجمعية . ولقد ناقضت (دراسة بال) نفسها عندما

زعمت أن الأصوليين السلفيين «ليس لهم أي نوع من المشاركة السياسية في الأنظمة العلمانية والبرلمانية» وهنا يذكر بأن المعادون لهم يعيرون عليهم «المشاركة في الانتخابات البرلمانية»!! فكيف أنهم ليس لهم مشاركة في الأنظمة البرلمانية ويعاب عليهم في ذات الوقت المشاركة البرلمانية!! ومعلوم أن حكم المشاركة في الانتخابات الذي تبناه السلفيون في الكويت يعتمد على رأي كبار العلماء في جواز المشاركة في نطاق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودعوة الناس إلى الخير وتقليل الشر قدر المستطاع .

١٢.٥ تهمة الخروج على الحكام:

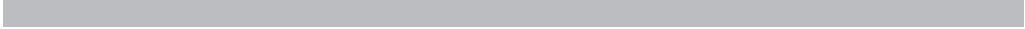
تقول (دراسة بال): «يعتقد الأصوليون من التيار السائد أن بوسع المسلمين عصيان الحاكم والانحياز إلى صف المعارضة إذا استخدم الحاكم العنف المفرط وغير المبرر ضد رعاياه». وهنا تقحم (دراسة بال) نفسها في مسألة فقهية غاية في الدقة، وعادة ما تناط بكبار الفقهاء لأنها تتعلق بالمصلحة الشرعية العامة للمسلمين!، وقال الإمام الطحاوي «ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاية أمورنا، وإن جاروا، ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يدا من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة، ما لم يأمروا بمعصية، وندعوا لهم بالصلاح والمعافاة)، وقد بين سماحة الشيخ ابن باز يرحمه الله حكم الخروج على الحاكم بقوله: «لا يجوز الخروج على السلطان إلا بشرطين: أحدهما: وجود كفر بواح عندهم من الله فيه برهان. والشرط الثاني: القدرة على إزالة الحاكم إزالة لا يترتب عليها شر أكبر منه، وبدون ذلك لا يجوز». وهنا تتضح مدى المصلحة الشرعية المؤطرة بالحكمة المؤدية إلى الحد من اراقة الدماء البريئة والمحافظة على أمن واستقرار المجتمعات الإنسانية .

١٣.٥ المساعدات الإنسانية:

تخلط (دراسة بال) بين المساعدات الإنسانية الواجبة للمسلم على المسلم وبين المواقف السياسية التي لا دخل للجمعية فيها فتقول: «على سبيل المثال، عارض معظم السلفيين الأصوليين في جمعية إحياء التراث الإسلامي الثورة الليبية، ولكن عندما بدأت حكومة معمر القذافي بقتل أعداد كبيرة من المتظاهرين، شعروا بأنهم معذورون في دعم الثوار، وحدث الأمر نفسه مع الثورة السورية». وهذا الكلام لا دليل عليه بل لم يكن للجمعية رأي معلن حول ما يجري في ليبيا.

١٤.٥ لا قيود على إنشاء جمعيات أو تيارات

لا قيود على من يريد إنشاء جمعيات أو تيارات في الكويت فهناك قانون ينظم إنشاء الجمعيات، أما التيارات فليس لها قانون بل متروك لإنشائها للعرف العام لذا لا غرابة أن يقوم مجموعة من الشباب في الكويت بإنشاء جمعية أو استحداث تيار سياسي، ولا يتطلب هذا أن تفصل مجموعة من جهة ما، أو تهتمش لتسعى إلى أن تكون هذه الجهة أو تلك مثلما ذكرت (دراسة بال) بقولها: «ظلت هذه المجموعة ضمن جمعية إحياء التراث الإسلامي وأنشأت منبراً حركياً قوياً داخلها. وبعد أن تولّى الأصوليون قيادة الجمعية وجرى تهमيش عبد الرحمن عبد الخالق، انفصل معظم أعضاء هذا المنبر وأنشأوا الحركة السلفية بزعامة المطيري».



الباب السادس



السلفيون والعمل السياسي

١٠٦ العمل السياسي للدعوة السلفية

إن التجمع الإسلامي السلفي هو الجانب السياسي للدعوة السلفية في دولة الكويت . . . وقد تشكل التجمع بعد تحرير الكويت وظهور رغبة لدى الشارع السياسي بأخذ نمط جديد في التعامل مع الساحة السياسية ، والعمل السياسي السلفي في الكويت قد سبق انشاء جمعية إحياء التراث الإسلامي وبالتالي عندما تقول (دراسة بال) : «تأسس التجمع في العام 1981 ممثلاً للجمعية الخيرية في السياسة المؤسسية» . فإنه قد جانبها الصواب في ذلك ، فالعمل السياسي السلفي سابق لإنشاء جمعية إحياء التراث الإسلامي فكيف يكون ممثلاً لها ! وتكرر (دراسة بال) : ذات الخطأ حين تقول : «ويرتبط أعضاء أكبر كتلة برلمانية سلفية (التجمع السلفي الإسلامي) ، ارتباطاً وثيقاً بجمعية إحياء التراث الإسلامي» . فالتجمع الإسلامي السلفي هو التيار السياسي الذي يجمع السلفيين وليس له علاقة سياسية بجمعية إحياء التراث الإسلامي التي هي جمعية خيرية وليس لها علاقة بالعمل السياسي . وقد تطور العمل السياسي السلفي مما استدعى أن يأخذ شكلاً جديداً تتحدد فيه الأهداف والاستراتيجيات للتعامل مع الأوضاع السياسية المحلية والعربية . وقد تركزت أهداف التجمع في البنود التالية :

- 1 . إقامة شريعة الله في الأرض وفق الهدى النبوي في إطار من الأساليب المتبعة في الشريعة لتحقيق المصالح الشرعية قدر الإمكان .
- 2 . وضع السياسات والأساليب العملية لتحديد طبيعة العلاقة بين التجمع والحكومة في إطار من المصلحة العامة .
- 3 . تأكيد مبدأ الشورى وأنه أصيل في العلاقة بين الحاكم والمحكوم .

- 4 . بناء علاقات متينة بين الاخوة وبين التجمع والتجمعات الإسلامية السياسية .
- 5 . العمل على أسلمة القوانين وتطبيق الشريعة الإسلامية في جميع شؤون الأمة .
- 6 . الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالحكمة والموعظة الحسنة .
- 7 . قيادة نهضة الأمة والمشاركة فيها وذلك على نهج سلف الأمة الصالح وبهدي من كتاب الله عز وجل وصحيح السنة النبوية المطهرة .
- 8 . نصرة قضايا المسلمين والذود عنهم والإسهام في حماية حوزة الدين الإسلامي .
- 9 . مؤازرة المسلمين والمستضعفين والمعتدى عليهم والمحتلة ديارهم ونصرة قضاياهم .
- 10 . التصدي لتيارات التغريب ومشاريعها التي تستهدف ثوابت الأمة وقيمها الاجتماعية .
- 11 . الحفاظ على القيم ومحاربة الظواهر الأخلاقية السيئة في المجتمع .
- 12 . العمل على إصلاح شؤون الأمة ومحاربة الفساد بأنواعه ومؤازرة العدل والمساواة .
- 13 . الإسهام في التنمية المجتمعية والاقتصادية وتعزيز دور الأمة .

٢.٦ موقف الجماعات السلفية بعد الربيع العربي:

لقد شارك السلفيون بفعالية في الربيع العربي وفق المعطيات المتاحة نحو الإصلاح في كل من مصر وتونس والمغرب وليبيا واليمن ، وتعاملوا بمرونة كافية في تطبيق القاعدة الاصولية (درء المفاسد أولى من جلب المصالح) ، ولقد أحرز السلفيون تقدما واضحا حسب رأي المراقبين في تعاطيهم مع الاحداث وبالذات في مصر حيث تشاركوا في السلطة مع الإخوان المسلمين رغبة في تصحيح المسار ولكن سرعان ما اتخذوا موقفا يدعم الإصلاح من الداخل ، ثم انحازوا لعملية الإصلاح الشاملة والتي تحفظ البلد من أن تسير إلى صراع أهلي لانهاية له إلا بسفك الدماء وتخريب المجتمع بأسره . فالسلفيون قلقون من تنامي وتأثير العلمانية في الساحة السياسية . لقد قدم النشاط الدعوي والخيري والاجتماعي والثقافي للسلفيين أرضية مناسبة للقبول الجماهيري للتوجه السلفي . وبرز الخط السلفي المعتدل المؤسس على الدعوة والتعليم والمؤمن بالإصلاح السياسي وسلمية التغيير على الساحة بشكل كبير .

هذا الموقف غير مستغرب على الدعوة السلفية فقد قادت عبر العصور الدعوة إلى الإصلاح ومواجهة الاستعمار والجهل والتخلف فظهرت حركات اصلاحية كثيرة وعلى رأسها دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب (1115 - 1206 هـ) (1703 - 1791 م) رحمه الله عام (1158 هـ/ 1746 م) وهي حركة اصلاحية دعوية سياسية انطلقت من الجزيرة العربية لتعم ارجاء العالم .

والجماعات السياسية السلفية لاتدعم الأنظمة العربية كموقف مبدئي ، بل هي تقف مع المظلوم قدر الإمكان ، وتسعى لحقن الدماء والحفاظ على

الاعراض والأموال . والفتاوى بمنع المظاهرات صادرة عن كبار العلماء ليس دعماً للظلمة بل هو موقف شرعي حفاظاً على الأمن والاستقرار في البلدان المسلمة ، ومنعاً لما تجره تلك المظاهرات من انفلات أمني ومشاكل كثيرة لأمجال للتفصيل فيها الآن .

فالسلفيون لم يخسروا بعد الربيع العربي بل أشارت جميع الدراسات إلى الموقف المتميز الذي لعبته الجماعات السلفية في بلدان الربيع العربي وغيرها وليس كما تقول (دراسة بال) : أنه : «بعد الربيع العربي خسروا السلفيون الأصوليون لصالح السلفيين الحركيين في جميع أنحاء الشرق الأوسط إلى حد كبير ، لأن الشيوخ الأصوليين دعموا الأنظمة العربية الاستبدادية خلال الانتفاضات وأصدروا فتاوى ضد المتظاهرين» .

٣.٦ لا دعم للتيار السياسي السلفي من الحكومة:

الموقف السياسي السلفي من الحكام ليس غامضاً بل هو واضح وثابت لكل من يعرف القواعد الشرعية في التعامل مع الحكام ، ويقوم على أساس عدم الخروج على الحاكم إلا بشروط محددة . وتزعم (دراسة بال) أنه : «في ثمانينيات القرن الماضي ، دعمت العائلة الحاكمة في الكويت السلفيين في محاولة منها للحد من نفوذ الإخوان المسلمين» ، وتقول (دراسة بال) أيضاً : «وبعيد أزمة الخليج في العامين 1990 و 1991 ، عمد النظام إلى مساعدة السلفيين الأصوليين بسبب الموقف الغامض الذي اتخذته السلفيون الحركيون تجاه الأنظمة الملكية في الخليج العربي» . والرد على هذين الزعمين بالقول أولاً : لقد كان العمل السياسي في الثمانينيات متاحاً للجميع وكان مجلس الأمة في هذه الفترة يتشكل من جميع التيارات

وسطية الدعوة السلفية الكويتية في مقابل الإرهاب والتبعية

السياسية الإسلامية وغيرها ولم يكن هناك دعماً لتيار دون آخر . أما عامي 1990 و 1991 فهما عامي أزمة الخليج ، وفي مؤتمر جدة 15 أكتوبر 1990 اتتلفت التيارات السياسية مع الحكومة الكويتية والشرعية على التركيز على تحرير الكويت وعودة الحياة النيابية ، وكان حضور الإخوان المسلمين (حدس) ، والتجمعات الوطنية والليبرالية كبيراً في حين حضر بعض السلفيين أما معظمهم فقد كانوا في الكويت وانشغلوا بترتيب الداخل والمقاومة السلمية ، كما وقع بعضهم في الأسر ، وبعد تحرير الكويت عمدت الحكومة إلى إعادة المجلس الوطني وهو مجلس غير دستوري حل محل مجلس الأمة الكويتي عام 1990 ، ثم وبسبب الضغوط العالمية جرت الانتخابات النيابية في : 5/10/1992 ، وكان مجلساً بعد الانتخابات يمثل كافة التيارات السياسية المعروفة . كما وتشكلت حكومة (ائتلاف وطني) كانت من أنجح الحكومات على الإطلاق .

وتدعي (دراسة بال) مرة أخرى أن هناك دعماً حكومياً للسلفيين فتقول : « كانت الأسرة الحاكمة في الكويت متوجسة حقاً من احتمال أن يطيح الإسلاميون بها . لذلك ، وبهدف تقسيم أهل السنة ، بدأت الدولة بدعم الحركة السلفية ضد الإخوان المسلمين » ونبين أن ما ذكرته (دراسة بال) غير قائم على دليل مادي واحد ، ولا يرقى حتى إلى مستوى التنظير ، والتحليل السياسي فالتوجس لم يكن موجوداً أصلاً بل بالعكس هناك توافق لدى جميع التيارات السياسية في الكويت على الحفاظ على الشرعية الكويتية والأسرة الحاكمة وهذا جزء من كلمة رئيس مجلس الأمة الأسبق عبدالعزيز حمد الصقر في مؤتمر جدة 15 أكتوبر 1990 أثناء الاحتلال العراقي لدولة الكويت يؤكد فيها إتفاف الجميع حول الشرعية : « في لقاء كهذا ، رسمي الدعوة شعبي الاستجابة ليس الهدف أبداً مبايعة

أصبح ذلك لأن مبايعة الكويتيين لهم لم تكن يوماً موضع جدل لتؤكد ، ولامجال نقض لتجدد ، ولا ارتبطت بموعد لتمدد ، بل هي بدأت محبة واتساقا ، واستمرت تعاوناً واتفاقاً ، ثم تكرست دستوراً وميثاقاً . ولقد أثبت الشعب الكويتي ، في أصعب الظروف وأشدّها خطراً ، وفاءه بوعده والتزامه بكامل دستوره وعقده ، حين تمسك بشرعيته ووقف وقفة الرجل الواحد وراء أمير البلاد وولي عهده ، فسجل بذلك رائعة نادرة في التاريخ ، كسب بها احترام العالم ، وأجهض من خلالها أحلام الغزاة . بل إنني لأؤكد أن الإجماع الشعبي الكويتي في التمسك بالشرعية كان عاملاً حاسماً في تحقيق الإجماع العالمي غير المسبوق بتأييد الكويت» وبالتالي فإن خطة الحكومة لتقسيم أهل السنة في الكويت ودعم الحركة السلفية ضرب من خيال الكاتب وتحليل ليس له سند من دليل .

٤.٦ لا ثورة دينية إنما صحوة إسلامية:

وتحدثت (دراسة بال) عن الثورة الدينية في فقرة (السلفية في الكويت - الظهور) حيث قالت : «وتمكّن السلفيون أيضاً من الاستفادة من الثورة الدينية» والمعروف أن هذا المصطلح ليس له وجود في أدبيات العمل السياسي أو الخيري في الكويت لانظريا ولا واقعا إنما المصطلح السائد هو (الصحوة الإسلامية) وقد انتشرت هذه الصحوة خاصة في السبعينيات والثمانينيات ، بعد هزيمة العرب أمام الكيان الصهيوني في حرب 1967 ، وتراجع المد القومي الذي لم يقدم شيئا يذكر للشعوب العربية ، فالتفتت بعدها الشعوب لدينها الإسلامي وبدأت الصحوة الإسلامية قوية خاصة في الكويت حيث حرية الكلمة وحرية الصحافة والعمل النقابي والطلابي

والسياسي متاح بشكل كبير .

٥.٦ الترشح للانتخابات للمرة الأولى:

إن دور الدعوة السلفية في العالم كبير جدا ، فهو ليس محصورا في بلد أو جماعة بل الدعوة السلفية لها تأثير واضح في جميع البلدان الإسلامية . وليس كما تقول (دراسة بال) : «في العام 1981 تم ترشيح سلفيين لخوض الانتخابات البرلمانية للمرة الأولى في أي مكان في العالم» . فلقد قام السلفيون في بلدان مختلفة بأدوار كبيرة في محاربة الاستعمار الاجنبي والدعوة الى الحق وتبصير الناس بشؤونهم العامة والخاصة .

٦.٦ لم يفر السلفيون أثناء حرب الخليج:

تقول (دراسة بال) : «خلال حرب الخليج ، فرَّ معظم السلفيين الكويتيين إلى المملكة العربية السعودية» ، وهذا خلاف الواقع بل بقي السلفيون وكان لهم نشاط ملحوظ من خلال اللجان الشعبية التي شكلوها وكذلك من خلال مقاومة الاحتلال وقد قتل على أيدي القوات العراقية عدد من السلفيين وكذلك أسر منهم عدد كبير .

٧.٦ العمل السياسي ليس من أنشطة الجمعية:

إن جمعية إحياء التراث الإسلامي بعيدة كل البعد عن الصراعات السياسية كونها جمعية خيرية تجمع الاموال من المحسنين وتوزعها على

الفقراء والمعوزين . تقول (دراسة بال) : «وبنتيجة هذا الصراع ، سيطر الأصوليون على جمعية إحياء التراث الإسلامي بصورة كاملة . تم استبعاد عبد الرحمن عبد الخالق ، وترك أتباعه التنظيم . وقد تجمّعوا تحت راية تنظيم جديد (الحركة السلفية) ، في العام 1997» . وللمرة الثانية تقحم (دراسة بال) جمعية إحياء التراث الإسلامي في العمل السياسي حين تقول : «وعلى الرغم من أن خطاب المؤسسة الخيرية تغيّر جذرياً ، فإنها لانزال نشطة في ميدان السياسة» ، فجمعية إحياء التراث الإسلامي جمعية خيرية وليس لها علاقة بالعمل السياسي .

وتقول (دراسة بال) : يهدف «أعضاء التجمّع في عملهم البرلماني في الغالب إلى تحقيق الأهداف الأصولية . فهم يؤكّدون دائماً على ضرورة طاعة أمير الكويت ، كما أنهم مهتمون في الغالب بأسلمة الأعراف والتقاليد الاجتماعية» . . . نعم لقد ساهم التجمع الإسلامي السلفي في مسيرة مجلس الأمة الكويتي منذ عام 1981 وشارك القوى والتيارات السياسية في كثير من المواقف الوطنية وكان داعماً للحريات والعدالة الإنسانية والشباب والمرأة وحماية الأموال العامة ومحاربة الفساد فضلاً عن محاولة تطبيق الشريعة الإسلامية ما أمكنه ذلك . فمثلما وقف التجمع مع منع الخمر في السفارات عام 1981 ، كان مع إنشاء المحكمة الإدارية عام 1981 ، ومثلما أيد سنّ قانون لتجريم من ينتقص من الذات الإلهية أو الأنبياء أو الصحابة عام 1985 ، هو نفسه من أيد سنّ قوانين لحماية الشباب مثل القانون بإعدام تاجر المخدرات عام 1995 ومكافحة التدخين عام 1996 ، والتجمع وقف كذلك مع قانون حماية الأموال العامة عام 1993 ومحاكمة الوزراء في عام 1995 ، وتجريم نقل الصور بالبلوتوث عام 2006 ، وحماية ظروف العمل للمرأة عام 2007 ، والرعاية الاجتماعية للمسنين ، وقانون تقديم منحة 200 دينار

لكل مواطن 2006 ، وتخصيص 100 دينار لكل طالب في الجامعة والتعليم
التطبيقي ، وقانون بشأن حماية المنافسة ومحاربة الاحتكار في 2007 . .
وغيرها من القوانين .

٨.٦ لا يوجد ما يمنع من المشاركة السياسية:

إن رأي العلماء السلفيين المعبرين يصب في صالح المشاركة السياسية
وليس كما زعمت (دراسة بال) من أن السلفيين يحجمون عن العمل
السياسي ولا يتقدمون في مضمار التنافس الانتخابي فتقول (دراسة بال):
«لم يكن السلفيون في أماكن أخرى يدعمون أي نوع من المشاركة السياسية
في الأنظمة العلمانية والبرلمانية ، لأنهم كانوا متأثرين بشدة بالخط الديني
السعودي ، الذي أحجم عن أي مشاركة سياسية جدية . . باستثناء إضفاء
الشرعية على الحكم الاستبدادي للعائلة المالكة» ومن العلماء السلفيين
الكبار الذين نذكر فتاويهم في مشروعية دخول المجالس النيابية ؛ الشيخ
عبد الرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله الذي قال : «لوسعى المسلمون
الذين تحت ولاية الكفار ، وعملوا على جعل الولاية جمهورية ، يتمكن
فيها الأفراد والشعوب ، من حقوقهم الدينية والدنيوية كان أولى ، من
استسلامهم لدولة تقضي على حقوقهم ، الدينية والدنيوية ، وتحرص
على إبادتها ، وجعلهم عملةً وخدمًا لهم ، نعم إن أمكن أن تكون الدولة
للمسلمين ، وهم الحكام ، فهو المتعين ، ولكن لعدم إمكان هذه المرتبة ،
فالمرتبة التي فيها دفع ووقاية للدين والدنيا مقدمة ، والله أعلم» .

وقال سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله «إن النبي صلى الله

عليه وسلم قال : «إنما الأعمال بالنيات ، وإنما لكل امرئ ما نوى» ؛ لذا فلا حرج في الالتحاق بمجلس الشعب إذا كان المقصود من ذلك تأييد الحق ، وعدم الموافقة على الباطل ، لما في ذلك من نصر الحق ، والانضمام إلى الدعاة إلى الله . كما أنه لا حرج كذلك في استخراج البطاقة التي يُستعان بها على انتخاب الدعاة الصالحين ، وتأييد الحق وأهله ، والله الموفق . وقال الشيخ محمد الصالح العثيمين رحمه الله عن حكم الترشيح للمجالس النيابية (ادخلوها . أتتركوها للعلمانيين والفسقة؟) . وقال فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله : «ولكن لأرى ما يمتع الشعب المسلم إذا كان في المرشحين من يُعادي الإسلام ، وفيهم مرشحون إسلاميون من أحزاب مختلفة المناهج فننصح والحالة هذه كل مسلم أن ينتخب من الإسلاميين فقط من هو أقرب إلى المنهج الصحيح» . وأجاب الشيخ عبد الله الجبرين رحمه الله عن سؤال وجه إليه بمناسبة إجراء الانتخابات البلدية في المملكة العربية السعودية فقال : « . . نرى أهمية المشاركة في هذه الانتخابات واختيار الأفضل من المرشحين من أهل الخبرة والمعرفة والصلاحية لخدمة المشاريع البلدية ، ورجاء أن يكون المرشحون من أهل الصلاح والإصلاح ، والعمل فيما يكون سببا في الاستقامة واختيار ما يناسب البلاد واختيار الأشخاص الصالحين المصلحين ممن يرجون الله والدار الآخرة وينصحون لولاية الأمر وللمواطنين فمتى تقدم أهل الخبرة وأهل المعرفة وأهل الاستقامة لاختيار من لهم صلاح ومعرفة فإن ذلك خير في الحال والمآل والله أعلم» .

٩.٦ لا طاعة عمياء للحاكم المسلم:

وفي فقرة : بعد تحرير الكويت : تقول (دراسة بال) : «ومن جانبهم أكد

السلفيون التقليديون على الحاجة إلى الطاعة العمياء للحاكم المسلم وأدانوا الحركيين بشدة». ومن المنظور الشرعي لا توجد طاعة عمياء للحاكم بل تكون الطاعة للحاكم بالمعروف، أي النصح له إن أخطأ وبيان الحق له دون تشهير أو تأجيج للشارع. والطاعة الكلية هي لله سبحانه وتعالى ورسوله انظر الآية 285 من سورة البقرة من قوله تعالى: ﴿أَمِنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نَفَرَقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ .

وتقول (دراسة بال): «فإنه ينبغي أن تستند الحكومة إلى حاكمية الله، وهو ما يعني أن النظام القانوني يجب أن يستند كلياً على الشريعة. الحاكم يجب أن يحكم بالعدل، ويجب أن يتم اختياره من المحكومين، الذين يجب عليهم من ثم طاعة الحاكم. ومع ذلك، تعتمد هذه الطاعة على طاعة الحاكم لله». وهذا المفهوم الذي ذكرته الدراسة لا تنفرد به جماعة دون أخرى بل جميع المسلمين يؤمنون بذلك، من تطبيق الشريعة وإقامة العدل، وان تكون البيعة للحاكم من المحكومين وتجب له الطاعة بالمعروف، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. وتقول (دراسة بال): «فإذا ما كان الحاكم يخالف في الغالب قواعد الإسلام، عندها يمكن لرعاياه أن يعزلوه». ولا شك أن عزل الحاكم له ضوابط دقيقة وقواعد شرعية يجب أن تلتزم وليس الأمر متروك لجماعة معينة بعزل الحاكم هكذا.

وتكرر (دراسة بال) الفهم الخاطيء للعلاقة بين الحاكم والمحكوم فتقول: «وغالبا ما ينتقد أعضاء التجمع الإسلامي السلفي بشدة من يرون أنهم قد أهانوا الأمير، الذي يعتبرونه الحاكم الشرعي، وبالتالي فهو فوق النقد». في حين أن الذي يقرر العلاقة بين الحاكم والمحكوم هو الدستور الكويتي

الذي ارتضاه الشعب الكويتي وصوت عليه من خلال ممثليه في عام 1962 ولا يزال يعمل به الى الآن دون تعديل وبالتالي فقد نصت المادة (54) من الدستور على أن «الأمير رئيس الدولة ، وذاته مصونة لا تمس» . كما وأن النصوص الشرعية تؤكد على طاعة ولي الأمر وعدم الخروج عليه ولكن لا ترى أنه فوق النقد بل ينتقد وينصح بالطرق الشرعية والمشروعة .

٦ . ١٠ طاعة ولاة الأمور في الإسلام وما حد طاعتهم:

أما عن حدود طاعة ولاة الأمر فقد نشر الشيخ أحمد المنيعي دراسة بعنوان (طاعة ولاة الأمور في الإسلام وما حد طاعتهم) أكدت على : أن الطاعة التي حددها الشارع الحكيم هي : «إذا أمر ولي الأمر بشيء مشروع ، وجبت طاعته ، وإذا أمر بمندوب وجبت طاعته ، وإذا أمر بمباح وجبت طاعته أيضا ، أما إذا أمر بمعصية ، فحيث لم تجز طاعته في تلك المعصية فقط ، ولا تنقص طاعته المشروعة ، ولا تنزع يد من طاعة ، ولا يشغب عليه بسبب تلك المعصية ، فإذا أمرك ولي الأمر بترك الصلاة ، أو قتل أحد بغير حق ، أو نحو ذلك من الأمور المعلومة لكل أحد أنها مما حرمه الله - تعالى - لم تجز طاعته ، بل الواجب عصيان أمره في هذا» .

أما إذا أمر بشيء تنازع فيه أهل العلم ، أو كان متفقا على تحريمه ، لكن حمل ولي الأمر على هذا دفع ما هو أعظم منه شرا ، وتعذر دفعهما جميعا ، أو منع ولي الأمر من أمر مشروع لأجل تحصيل ما هو أكبر منه ، وتعذر تحصيلهما جميعا ، وجبت طاعته في ذلك ، وحرمت مخالفته ، والذي يقرر ما هو من هذا القبيل هم أهل العلم الراسخون ، وليس لكل أحد أن يحكم بأن ذلك الأمر معصية لله - تعالى - لأن الكلام في الشريعة

توقيع عن الله - تعالى - وولي الأمر قد يأمر بأمر ، يظهر للناس أنه معصية ، لكنه قرر ذلك لدفع مفسدة أعظم ، أو منع من مصلحة شرعية ، لتحصيل مصلحة أكبر ، ويكون ذلك بالتدارس والتشاور مع أهل الحل والعقد من العلماء المعتمدين ، وأهل المعرفة والتجربة من الوجهاء والرؤساء والمستشارين .

أما عن ولي الأمر الذي يجب طاعته ، فهو من غلب على بلده ، وتولى الزمام ، وسمي أميراً ، أو سلطاناً ، أو ملكاً ، أو نحو ذلك ، واستتب له الأمر بَرّاً كان أو فاجراً .

ومن أسباب تكلم العلماء عن طاعة ولاة الأمر في كتب الاعتقاد :

- 1 . لأنها أصل من أصول عقيدة أهل السنة والجماعة ، وليس من المسائل الفرعية التي يسوغ فيها الخلاف .
- 2 . لأن المخالف والمنازع لأهل السنة في ذلك هم أهل الأهواء والبدع ، من الخوارج والمعتزلة وأضرابهم .
- 3 . لأنه بالسمع والطاعة تحصل مصالح الدين والدنيا وتحفظ ، وبعدم السمع والطاعة يفسد الدين ، وتفسد الدنيا .

١١.٦ ثمرات طاعة ولاة الأمر ومعناها:

في دراسة أعدها د . محمد بن عبد الله آل فهيد حول (معنى لزوم الجماعة وما هي ثمرات طاعة ولاة الأمر) ربط المؤلف بين الطاعة ولزوم الجماعة فقال : « فلا شك أن طاعة ولاة الأمور تعني لزوم الجماعة » ، والطاعة تعني الاعتراف بأن بيعتهم بيعة شرعية ، وهي في المعروف ، وهي

من طاعة الرسول صلى الله عليه وسلم للحديث : «ومن يُطع الأمير فقد أطاعني ، ومن يعص الأَمير فقد عصاني» ، وقال صلى الله عليه وسلم : «إنما الطاعة في المعروف» وبالتالي يلزم من طاعتهم عدم الخروج عليهم ، فلا يشق العصا ، ولا يحرض على ذلك ، لا بنشر مقال ، ولا بالدعوة إلى ذلك . وكذلك نصيحتهم فقد صح عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال : «إن الدين النصيحة ، إن الدين النصيحة ، إن الدين النصيحة» . قالوا : لمن يا رسول الله؟ قال : «لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وَعَامَّتِهِمْ» . وتُقدم النصيحة من أهل العلم على الوجه الذي يحصل قبوله ، وبليين من الجانب ، وفي المكان المناسب ، فإن امتثل فيها ، وإلا فقد برئ . ومن لزوم الجماعة أن يُدبَّ عن أعراض الولاية ، من الذين يقعون فيهم ، ويبين لهم أن الفعل لا يجوز ، وأن هذا إما من الغيبة ، وإما من البهتان ، وكلاهما أمر خطير ، وكبيرة من كبائر الذنوب . وينبغي الدعاء لولي الأمر بالصلاح والهداية والاستقامة ، فيرعى حق الله ، ويتعد عن الظلم والبطش ، فالدعاء لهم مما يعنيه لزوم الجماعة ، وهو ما في صالح الأمة .

وعليه يتقرر السمع والطاعة لولي الأمر لقول النبي صلى الله عليه وسلم لحذيفة رضي الله عنه : «تسمع وتطيع للأمر ، وإن ضرب ظهرك ، وأخذ مالك ، فاسمع وأطع» . فهذا هو معتقد أهل السنة والجماعة ، السمع والطاعة للأئمة والولاية ، أبرارا كانوا أو فجارا . وينهى عن الخروج عليهم ذلك أن ضرر الخروج سيكون أكبر ، وسيترتب على إنكار المنكر منكر أكبر منه ، وحينئذ لا تحمد العاقبة ، فنهى الشارع الحكيم عن أن يخرج على مثل من هذه حاله .

١٢.٦ حق ولاة الأمر في الشرع:

في دراسة للشيخ أحمد المنيعي بعنوان (حق ولاة الأمر في الشرع) عن الحقوق الواجبة لولاة الأمر قال: «فالحق الذي لولاة الأمر، والقدر الذي لهم، وإنما قرره الشارع الحكيم وطبقه الصحابة رضي الله عنهم وأئمة الهدى من بعدهم، ومن حقهم على الرعية طاعتهم بالمعروف، لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إنما الطاعة في المعروف». وقوله صلى الله عليه وسلم: «اسمع وأطع، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك». وفي الحديث: «بايعنا على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً، عندكم من الله فيه برهان». يعني وإن استأثروا بالدنيا، أو بشيء منها. بل إن الشارع حدد منزلة ولي الأمر ومكانته، فجعلها رفيعة، فمن يكره، أو يعترض على ذلك، فإنما يكره ويعترض على حكم قرره الشارع، فليحذر المؤمن من ذلك. وقصد الشارع من جعلها في تلك المنزلة الرفيعة هو تحقيق مقاصد عظيمة، وحفظ مصالح كبيرة، أول المستفيدين منها هم الرعية، وهذا من حكمة الشارع ليتناسب قدر الولاية مع ما تولوه من مسئولية، فإن الناس لا يسوسهم إلا قوة الإمام وحزمه، فلولا ما يفرض الشارع من توقيير الولاية وتعزيرهم، لامتهنهم الناس، واستخفوا بهم، وبأوامرهم، فوقع الخلاف والشقاق.

١٣.٦ تعليق مفتي عام المملكة الشيخ عبد العزيز

بن عبد الله آل الشيخ

وقد بين سماحة مفتي عام المملكة العربية السعودية الشيخ عبدالعزيز ابن عبد الله آل الشيخ الأصول المعتمدة عند أهل السنة والجماعة في طاعة ولاية الأمور فقال: «فمن أصول أهل السنة والجماعة طاعة ولاية الأمور في طاعة الله، وفيما أمروا به من طاعة الله، ومن أصولهم أيضاً الالتفاف حول الولاية، واجتماع الكلمة، وتحريم الخروج على الأئمة، وتذكير الأمة بنعمة الاجتماع والتآلف ووحدان الصف، . . والله - جل وعلا - يأمر عباده المؤمنين بطاعته، وبطاعة رسوله، ثم يضيف إلى ذلك طاعة ولي الأمر، . . وعلماء المسلمين مجمعون على أن الأمة لا بد لها من قيادة تقودها، وولاية تنظم مصالحها، . . فلو ترك الناس بلا قيادة، وبلا رعاية، وبلا قاض يقضي بينهم في أحكامهم، وبلا قائد يقودهم في مصالح دينهم ودنياهم، لعم الفساد البشرية، . . فطاعة ولاية الأمر، إنما هي لمصلحة الأمة ذاتها، ولرحمتها ذاتها، وليست لمصلحة اللوالي فقط، ولكن الأمة هي المستفيدة من ذلك، وهي التي ترعى تلك النعم، وتتقلب في هذا الخير، إذ هي مطمئنة، تنقل بعد الله إلى قيادة تقودها، وتؤدود عنها، وتحمي حماها، وتدافع عن كيانها» .

ويكمل المفتي بقوله: «وبهذا المنطق يمكن الرد عما قد يثيره البعض، ممن قل إدراكه، وضعف فقهه، ولم يكن عنده التصور عن سبب هذه التشديدات في طاعة ولي الأمر، ولم هذه الأوامر الأكيدة، والوعيد الشديد على من خرج عن الطاعة؟

والجواب : أن هذا الوعيد الشديد انصب لأجل حفظ كيان الأمة ، والدفاع عنها ، فإن الناس - بلا قيادة تجمعهم - سيصبحون فوضويين في أحوالهم كلها ، ولقد كانت الجاهلية في جاهليتها لا تخضع لقيادة ، ولا تنتظم تحت راية ، فكانت الحروب الطاحنة بينهم ، أفنت الكثير منهم ، ومزقتهم شذرمذر ، فلما جاء الإسلام ، وجاء بالسمع والطاعة ، وانتظام الكلمة ، عزّت الأمة ، وارتفع شأنها . أما عن آثار العصيان ، والأفكار المنحرفة التي تختفي خلف شعارات معينة ، تنصب كلها في تحريض الأمة ، والشجب على ولاة الأمر ، فهذه الأفكار لا تعتمد على حق ، وإنما هي بدعة من آثار بدع الضالين السابقين ، فالأمة مطالبة بالاستماع ، ومحذرة من الفرقة والاختلاف . وقد كانت الأمة في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وفي عهد الصديق رضي الله عنه ، وفي عهد عمر رضي الله عنه ، وفي عهد عثمان رضي الله عنه ، على أحسن حال ، القلوب مجتمعة متألّفة والكلمة واحدة ، فلما جاءت الفتن ، وعصفت بالأمة وفرقتها ، بدأت البدع والضلالات تنبت شيئاً فشيئاً ، لأن المجتمع المطمئن ، المتراص الصفوف ، المتحد الكلمة ، لا يمكن للعدو أن ينفذ من خلاله ، ولا أن يبذر بذوره الشريرة ليفرق شمل الأمة ، ويضرب بعضها ببعض» .



الباب السابع



موقف الدعوة السلفية من الإرهاب

١.٧ مصطلح الإرهاب

لابد في البداية من بيان وإيضاح موقف السلفيين - المنضبطين بالكتاب والسنة وفهم سلف الأمة - وعلمائهم من ظاهرة الإرهاب والعنف والتي تعد من أهم الإشكالات في عالمنا المعاصر ، وقبل أن نبين هذا الموقف لابد بداية من تحرير مصطلح الإرهاب والذي أحدث إشكالات كثيرة وخلط لكثير من الأوراق عند التطبيق العملي لمواجهة هذه الظاهرة على أرض الواقع ، لأن عدم تحرير مصطلح الإرهاب يعني أن ما تستبطنه من حقائق حوله فإنها غير قابلة للإمساك أي أنها أفلتت من التقنين وتأتبت على الضبط ، وعدم تحرير مصطلح الإرهاب يعني أن المصطلح استحال إلى كائن شمولي غير متناه في امتداده فتضمحل الحقيقة وتتلاشى معالمها وتبيت ذات معالم هلامية في ظل غياب المنهج الوسطي المعتدل للحكم على الأشياء والمسلمات .

المصطلح الأكثر إثارة في العصر الحديث ، بل هو الأكثر تداولاً في مجالات الإعلام والسياسة والثقافة والعلاقات الدولية والحضارية ، وهو من المصطلحات التي لها جذور لغوية تنطوي على الخوف أو التخويف حيثما أريد توظيفه ، وتنبع أهمية مصطلح الإرهاب في كونه يشكل إحدى اللبئات الأساسية في ما يسمى بالحرب على الإرهاب ، ومع الأسف الشديد فلا يوجد تعريف واضح وصريح لـ مصطلح «الإرهاب» متفق عليه ، سواء في القانون الدولي أو المنظمات الإقليمية والدولية ، غير أننا نجد دولاً أو جهات تضع تعريفا للإرهاب من وجهة نظرها ، إلا أنه في الغالب نجد أن هذا التعريف يحمل سماتاً وأوصافاً وُسِمَتْ بها الأعمال الإرهابية ، بالإضافة إلى أفكار أحاطت بمفهوم الإرهاب ، والتي يمكن من

خلالها تلمس بعض الملامح المميزة لمصطلح الإرهاب .

٢.٧ توظيف المصطلح

ولا شك أنه بدون تعريف المصطلح ، وتحديد مفهومه ، وجعله عائمًا على بحر من التفاسير والاحتمالات ، سهّل توظيفه من قبل البعض ، وإلا ماذا يعني العجز المفتعل للقيمين على القانون الدولي عن وضع تعريف للإرهاب ، فعدم الفهم هنا هو أمر مضلل ، حيث أصبح هذا اللامُعَرَّف واللامُسَمَّى ، ذريعة لاستهداف أفراد ، ودول ومؤسسات خيرية ، وحتى معتقدات وجماعات ، ويعطي الفرصة للاحتماء وراء تبريرات ما يسمى بمحاربة الإرهاب الدولي .

٣.٧ تحديد مصطلح الإرهاب المعاصر:

وقد صدر في تحديده بيان عن مجمع الفقه الإسلامي في رابطة العالم الإسلامي بمكة في دورته السادسة عشرة ، المنعقدة في شوال من عام 1423هـ بمكة المكرمة ، حيث حدّدوا الإرهاب بتحديد سبقوا به جهات عالمية عديدة غالطت في معناه ودلالته ، وجاء في بيانهم التعريف التالي :

(الإرهاب هو العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان في دينه ، ودمه ، وعقله ، وماله ، وعرضه ، ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق ، وما يتصل بصور الحراية وإخافة السبيل وقطع الطريق ، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد يقع

تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس ، أو ترويعهم بإيذائهم ، أو تعريض حياتهم ، أو حريتهم ، أو أمنهم ، أو أقوامهم للخطر ، ومن صنوفه إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد مرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة ، أو تعريض أحد الموارد الوطنية ، أو الطبيعية للخطر ، فكل هذا من صور الفساد في الأرض التي نهى الله سبحانه تعالى المسلمين عنها في قوله تعالى : ﴿وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْذِينَ﴾ (القصص : 77) .

٧.٤ إشكالية ربط الإرهاب بالإسلام:

ولاشك أن الآلة الإعلامية والسياسية ، وحتى الدينية الغربية ، كرّست جهودها في السنوات الأخيرة لحملة مدروسة ومنظمة لربط الإرهاب بالدين الإسلامي الحنيف ، انطلاقاً من الهجمات التي ضربت الولايات المتحدة ومدريد ولندن وباريس والعديد من دول العالم . وإن كنا نرى أن الإرهاب ليس مشكلة العصر الوحيدة ولا أكثرها فتكاً وأهمية ، فإننا نرى أن المحاولات الخبيثة لإيجاد أصول لهذه الظاهرة في الإسلام كديانة وثقافة ، هي الأخطر على الإطلاق . لقد تحول الإرهاب إلى صفة لصيقة بالعرب والمسلمين ، لدرجة ارتباطه بصورة ذهنية مشوهة لرجل عظيم اللحية قصير الثوب مقطب الجبين بغيض الملامح ، وهو بلا شك عربي ومسلم ! حتى استثنى باقي الأعراق والأديان من هذه التهمة ، رغم أن تاريخ العديد من الدول المتشدقة بالحرية والعدالة والديمقراطية ، حافل بالمجازر والجرائم التي أقل ما يقال عنها إنها إرهابية . وفي الوقت الذي يُتهم فيه العرب والمسلمون بالإرهاب ، نجد أنهم في الحقيقة ضحايا الإرهاب بمختلف أشكاله وأنواعه ؛

الاستعماري والاستيطاني والفكري والاقتصادي والثقافي والسياسي .

فإن كان الإرهاب هو القتل العشوائي الذي لا يفرق بين مدني وعسكري ، ولا بريء أو مسيء ، ولا مظلوم أو ظالم ، ولا يبالي بالأرواح ولا الممتلكات ، فلا يمكن أن تكون لهذه الأعمال صلة بالإسلام ، بل قد حذر منها الإسلام تحذيراً شديداً ، وشدد الوعيد على من يقوم بتلك الأعمال الإجرامية ، وأما أن يوصف من يدافع عن أرضه ضد محتل غاشم ، أو يدافع عن وطنه ظالم باغي ، فهذا ما لا يقبله عقل ولا شرع ، ولا قانون .

٧.٥. موقف الإسلام من الإرهاب:

حرّم الإسلام الإرهاب والفساد في الأرض ، وعاقب عقاباً شديداً من يقوم بمثل هذه الأفعال ، قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خَلْفٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا . وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ (المائدة : 34 - 33) . وهذا يؤكد أن الإسلام هو دين السلم والأمان ، على عكس ما تدعي الآلة الإعلامية الغربية والأوساط السياسية المناوئة للإسلام ، متهمة إياه باعتماد منهج العنف في التغيير واستعمال أساليب إرهابية في نشر الدعوة والتعامل مع الأعداء ، وبيرون كلامهم وادعاءاتهم الباطلة ، ببعض الآيات القرآنية التي تحث المسلمين على الجهاد في سبيل الله ، قال تعالى : ﴿ وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهَبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ . وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفِّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا

تُظَلَمُونَ ﴿ (الأنفال: 60-61) وهذا يعني الاستعداد للعدو ومقاومته بقوة واقتدار ، والهدف هنا هو إرهاب العدو منعاً لعدوانه علينا ، أما التهريب دون سبب مشروع ، فهو محرم ، فالإسلام جاء لتحقيق أهداف عظيمة ، تتمثل في حفظ الضرورات الخمس ، وهي مقاصد الشريعة التي تتمثل في حفظ الدين ، وحفظ النفس ، وحفظ العقل ، وحفظ العرض وحفظ المال . وهذه المقاصد كلها تتنافى مع الإرهاب والاعتداء على أمن وحرمة الآخرين ، وكل عمل تخريبي أو إجرامي أو إرهابي يستهدف أمن الأبرياء والعزل والأمين ، مخالف لشرع الله ، فالشريعة تصر وتؤكد على عصمة دماء المسلمين والمعاهدين ، وعلى حماية الأرواح والممتلكات ، ﴿وَلَا تَبْغِ الْفُسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾ (القصص: 77) ، والنصوص في ذلك كثيرة لا يسع المجال هنا لذكرها .

٦.٧. موقف السلفيين من الإرهاب

انطلق موقف السلفيين في هذا الباب من موقف الإسلام ، حيث يمثل المنهج السلفي الفهم الصحيح للإسلام بصفائه ونقاؤه ، وكان هذا الموقف واضحاً وضوحاً جلياً لا لبس ولا غموض فيه ، وقد كان للسلفيين أصحاب المنهج الحق المرتكز على الكتاب والسنة بفهم سلف الأمة مواقف واضحة وجلية في رفض وإدانة الإرهاب بكل أشكاله وصوره بل وسدوا الطريق أمام كل ما يؤدي إلى هذا الشر العظيم ، وتمثل هذا الرفض في عدة أمور أهمها :

أولاً : رفض الخطاب التكفيري .

ثانيا : رفض خطاب العنف ، والتحذير من الصدام .

ثالثا : تحريم الاغتيالات والتفجيرات .

١.٦.٧: رفض الخطاب التكفيري:

- أعلن السلفيون رفضهم بكل وضوح للخطاب التكفيري ، والوقوف في وجهه بكل قوة ، وحذروا الأمة من الوقوع في شره العظيم ، وبينوا أن التكفير حكم من الأحكام الشرعية ، التي لا دخل لرأي فيها أو هوي ، فالمؤمن هو من حَكَمَ الله ورسوله له بالإيمان ، والكافر من كفره الله ورسوله ، فليس لأحد أن يطلق صفة الكفر على أحد بمجرد الظن أو الهوى ، كما أنه لا يحكم بإسلام ، أو إيمان لمن كَفَرَهُ الله ورسوله .

- كما أكدوا على أن التكفير مبناه على الثبوت والتحري ، لا على الاندفاع والتجري ، إذ الحكم على من ثبت إسلامه بيقين بالخروج من الإسلام ، والدخول في دائرة الكفر ، بغير حق ، ولا بينة أو ضح من شمس النهار ، جناية عظيمة ، وجريمة شنيعة ، لا يقدم عليها إلا متهور لا يقدر الأمور قدرها ، ولا يعد ليوم الحساب عدته ، فأبي بغي وعدوان أعظم من أن تحكم على مسلم بانخرام عقد إسلامه ، فتذهب عنه عصمة الدم والمال - هذا في الدنيا - مع الحكم عليه بالخلود في النيران في الآخرة . واستدلوا في هذا الباب من خلال أدلة قطعية من الكتاب والسنة أهمها :

- ما ورد في الصحيحين عن عبد الله بن دينار عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ

لأخيه يا كافر، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا». وفي رواية (أيما امرئ قال لأخيه : يَا كَافِرُ ، فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا ، إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ ، وَإِلَّا رَجَعْتَ عَلَيْهِ) .
(أخرجه البخاري : 6104 ، ومسلم : 60) .

• ومنه أيضًا ما روي عن أبي قلابة : أَنَّ ثَابِتَ بْنَ الضَّحَّاكِ ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِ الشَّجَرَةِ حَدَّثَهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : (مَنْ حَلَفَ عَلَى مِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ فَهُوَ كَمَا قَالَ ، وَلَيْسَ عَلَيَّ ابْنُ آدَمَ نَذْرٌ فِيمَا لَا يَمْلِكُ ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ شَيْءٌ فِي الدُّنْيَا عَذَّبَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَمَنْ لَعَنَ مُؤْمِنًا فَهُوَ كَفْتَلَهُ ، وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَفْتَلَهُ) (أخرجه البخاري : 6047) .

• كذلك فإن السلفيين يُفَرِّقُونَ بين كفر العموم ، وكفر التعيين ، فيطلقون الكفر على العموم ، فيقولون مثلاً بأن من أنكر معلوماً من الدين بالضرورة كفر ، أو : من دعا غير الله عز وجل فقد أشرك ، ونحو ذلك ، ولكن الأمر في المعين عندهم على خلاف هذا ، فلا يُكْفَرُ بِهِ مَعَ وقوع الكفر منه حتى تثبت في حقه الشروط ، وتتسنى الموانع ، فيفرون بين الفعل ، والفاعل ، فالفعل يكون كفراً ، لكن لا يكفر صاحبه ، حتى تقام عليه الحجة الرسالية .

قال شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى - : (تكفير المعين من هؤلاء الجهال وأمثالهم بحيث يحكم عليه بأنه من الكفار لا يجوز الإقدام عليه ، إلا بعد أن تقوم على أحدهم الحجة الرسالية ، التي يتبين بها أنهم مخالفون للرسول ، وإن كانت هذه المقالة لا ريب أنها كفر ، هكذا الكلام في جميع المعينين ، مع أن بعض هذه البدعة أشد من بعض ، وبعض المبتدعة يكون فيه من الإيمان ما ليس في بعض ، فليس لأحد أن يكفر أحداً من المسلمين ،

وإن أخطأ وغلط ، حتى تقام عليه الحجة ، وتُبيَّن له المحجة ، ومن ثبت إيمانه بيقين ، لم يزل ذلك عنه بالشك ، بل لا يزول ألبعد إقامة الحجة ، وإزالة الشبهة) أه (مجموع الفتاوى : 12 / 501) .

٢٠٦٠٧ : رفض خطاب العنف والتحذير من الصدام

وكما كان موقف السلفيين واضحاً حاسماً في رفض الخطاب التكفيري ؛ لما فيه من مخالفات شرعية وانحرافات منهجية ، وإحياء لمسالك أهل البدع والأهواء من الخوارج ، كان موقفهم واضحاً وحاسماً كذلك في رفض خطاب العنف والإثارة والتهيج ودعوات الصدام والمواجهة الدموية ، والتي هي نتيجة طبيعية لإطلاق الأحكام بتكفير المسلمين دون مراعاة للضوابط الشرعية . وكما كان هذا الرفض من منطلق ثوابت المنهج السلفي وأصوله الشرعية ، كذلك رفض العنف والصدام ، فهو ليس كما يصفه البعض تخاذلاً ولا جبناً ، بل مراعاة لاعتبارات الواقع الشرعية والعقلية والتاريخية . ولعل من الصور الواضحة في هذا الباب موقف السلفيين من المظاهرات والاعتصامات والإضرابات فأغلب علماء الدعوة السلفية ، حتى من يرى منهم أن هذه المسألة خاضعة لباب المصالح والمفاسد إلا أنهم يجمعون على استحالة تحقق الشروط التي وضعها البعض منهم لذلك . وقد أفتى علماء الدعوة السلفية الكبار بحرمه هذه المظاهرات التي تؤجج نيران العنف ، وتصعد وتيرة الصدام بين أطراف الأمة الواحدة ومن ذلك ما قاله سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز : (فالأسلوب الحسن من أعظم الوسائل لقبول الحق ، والأسلوب السيئ العنيف من أخطر الوسائل في رد الحق وعدم قبوله أو إثارة القلاقل والظلم والعدوان) أ. هـ مجلة

(البحوث الإسلامية- العدد 38 ص 210) .

٣.٦.٧: تحريم الاغتيالات والتفجيرات.

أكد السلفيون مرارًا وتكرارًا على فساد المنهج الذي يدعو إلى التفجيرات والاغتيالات ، ولقد تابع علماء المعاصرون ما كان عليه سلف هذه الأمة ، فجاءت فتاواهم موافقة لقواعد السلف في تحريم هذه العمليات الغوغائية ، ومن ذلك بيان هيئة كبار العلماء حول ظاهرة التكفير والتفجير :

إن استباحة الدماء ، وانتهاك الأعراض ، وسلب الأموال الخاصة والعامه ، وتفجير المساكن والمركبات ، وتخريب المنشآت ، فهذه الأعمال وأمثالها محرمة شرعًا بإجماع المسلمين . . .)^(١) . اهـ . بتصرف ، وأيضا كلام فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين - رحمه الله - حول التفجيرات :^(٢) : « . . . ولما ظهرت قضية الإخوان الذين يتصرفون بغير حكمة ؛ ازداد تشويه الإسلام في نظر الغربيين ، وغير الغربيين ، وأعني بهم أولئك الذين يُلقون متفجرات في صفوف الناس ، زعمًا منهم أن هذا من الجهاد في سبيل الله ! والحقيقة أنهم أساءوا إلى الإسلام وأهل الإسلام أكثر بكثير مما أحسنوا ، ما ذا أنتج هؤلاء؟ هل أقبل الكفار على الإسلام؟ أو ازدادوا نفرة منه؟ (لا شك أنهم) ازدادوا نفرة منه ، وأهل الإسلام يكاد الإنسان (منهم أن) يغطي وجهه لئلا يُنسب إلى هذه الطائفة المرجفة المروّعة ، والإسلام بريء منهم !!

حتى بعد أن فرض الجهاد ؛ (لم يكن) الصحابة - رضي الله عنهم -

1 . البقرة: 204 .

2 . في الشريط الأول/الوجه (أ) من «أصول التفسير» .

يذهبون إلى مجتمع الكفار يقتلونهم أبداً ، إلا بجهاد له راية ، من وليِّ قادر على الجهاد ، أما هذا الإرهاب : فهو والله نقص على المسلمين ، أفسم بالله ، ما فيه نتيجة أبداً ، بل هو بالعكس ، فيه تشويه السمعة ، ولو أننا سلكتنا الحكمة ، فاتقينا الله في أنفسنا ، وأصلحنا أنفسنا أولاً ، ثم حاولنا إصلاح غيرنا بالطرق الشرعية ؛ لكان نتيجة هذا نتيجة طيبة» . اهـ .

٧.٧. موقف جمعية إحياء التراث من الإرهاب:

انطلق موقف جمعية إحياء التراث الإسلامي من الإرهاب مما ذكرناه سابقاً ، حيث أدركت الجمعية خطورة هذه الظاهرة ، كذلك خطورة الغلو والتكفير والخروج في وقت مبكر ، فبادرت بعلاجه بكل ما تيسر لها من الوسائل ، وقد بدأ هذا الأمر منذ أكثر من ربع قرن ، حيث ظهرت آنذاك العديد من الانحرافات الفكرية التي تسترت بعباءة الجهاد ، فبدأت منذ ذلك الحين بمواجهة هذه الانحرافات الفكرية الخطيرة ، حيث رأت الجمعية أنها تمهد لما هو أخطر منها . وقد ارتبطت الجمعية منذ تأسيسها بكبار العلماء ورجال الدين في العالم الإسلامي من أمثال الشيخ عبد العزيز بن باز ، والشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، والشيخ محمد العثيمين - رحمهم الله - وكبار علماء المملكة العربية السعودية ، ومصر ، والسودان ، والهند وغيرهم ، واستفادت من علمهم ودعوتهم وسارت على المنهج السلفي الذي ساروا عليه ، والذي يدعو إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة ، ويرفض التطرف والعنف والإرهاب ، ويأمر بطاعة أولي الأمر المسلمين ، وعدم شق عصا الطاعة عليهم ، وعدم وضع الجهاد في غير موضعه الصحيح الذي فهمه الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم . وقامت

وسطية الدعوة السلفية الكويتية في مقابل الإرهاب والتبعية

الجمعية بوسائل شتى من خلال المحاضرات والكتيبات والنشرات ببيان الآثار السيئة المترتبة على الانحراف والغلو والتكفير للحكام والعلماء والتي منها :

- أن هذه التفجيرات والاعتيالات تزهق أرواح الأبرياء الأطفال والشيوخ والنساء ، وتقتل أنفساً معصومة الدم .
- أن هذه التفجيرات تهدم البيوت ، وتفسد المصالح والمنشآت العامة ، وتهلك أموال المسلمين ، وهذا مما أجمع العلماء على تحريمه .
- أن هذه الأعمال تقتل عدداً من غير المسلمين المستأمنين .
- هتك أمان ولي الأمر لغير المسلمين يجر مفاسد عدة منها : زعزعة الأمن والاستقرار ، ونزع الطمأنينة والهدوء ، وإثارة الرعب والخوف ، كذلك من مفاسدها الصد عن سبيل الله ، وصد غير المسلمين عن الدخول في الإسلام .
- كذلك فإن هذه الأعمال الوحشية يتذرع بها المتربصون بالإسلام وأهله لتشويه صورة الإسلام وعلماء الإسلام .

٨.٧ منهجية شرعية ونظرة مستقبلية

ولما كان الفكر لا يواجه إلا بالفكر ، دأبت الجمعية منذ نشأتها على مواجهة الأفكار المنحرفة من خلال نشر العلم الشرعي الصحيح المنضبط بالكتاب والسنة مستندة إلى تراث إسلامي عريق لم تشهد له الإنسانية مثيلاً ، ومن ذلك ما دعت له في أول مؤتمر لها بعد تأسيسها وهو مؤتمر

التراث الإسلامي ، حيث تضمن محاضرات عدة منها (تراثنا القرآني) و(تراثنا الحديثي) و(تراثنا الفقهي) وغيرها ، وكان الهدف الأساسي منها ربط الأمة عمومًا والشباب خصوصًا بالمصادر الأساسية لهذا الدين بعيدًا عن الانحرافات الفكرية والمنهجية ، وفي ذات السياق أصدرت الجمعية وابتداء من عام 1995 سلسلة مكاتبات طالب العلم التي بلغت ثمانية مكاتبات تشمل جميع التخصصات الشرعية ، وكان آخرها المكتبة الثامنة التي عالجت هذه القضية معالجة واقعية ومنهجية وشرعية وافية ، وأحاطت بها من كافة جوانبها .

٩.٧. موقف الجمعية من الأحداث الإرهابية

لقد مرت بالأمة أحداث جسيمة أثرت فيها وفي مسيرتها تأثيرًا بالغًا ، ولما كانت الجمعية قد أخذت على عاتقها مواجهة الفكر المنحرف بثتى الوسائل والطرق ، ولا سيما التأصيل العلمي والشرعي كان للجمعية مواقف واضحة إبان الأحداث الجسام التي شهدتها عدد من الدول ومنها السعودية (حادثة الحرم الشهيرة) ، أو ما عرف بفتنة جهيمان ، ثم أحداث مصر والمواجهات المسلحة للجماعات الإسلامية مع الحكومة ، وأحداث الجزائر ؛ فعلى سبيل المثال بعد أن تفجرت الأوضاع في الجزائر وخروج من يصف النزاع هناك بالجهاد ، كان موقف الجمعية رافضًا لذلك ، وعقدت الجمعية ندوة في خضم تلك الأحداث بتاريخ 8/4/1995 بعنوان : (الحد الفاصل بين الجهاد والإفساد) للشيخ محمد الحمود النجدي أوضح فيها الموقف الصحيح من هذه الأحداث ، وأن ما يحدث هناك هو فتنة قتال وهو نوع من الإفساد في الأرض وليس جهادًا ، حيث أصل لهذه المسألة مبيّنًا

حقيقة الجهاد وشروطه .

ثم توالى الأحداث وتتابع معها نشاط الجمعية في التحذير من فتن التكفير والتطرف والإرهاب ، ومن أبرز ما قامت به الجمعية منذ ذلك الوقت لبيان هذه الفتن وخطورها والتحذير منها ما يلي :

١٠٩.٧ : الندوات والمحاضرات والدروس

منها على سبيل المثال :

- منهج أهل السنة والجماعة في التكفير للشيخ د . سليمان معرفي والشيخ محمد الحمود النجدي .
- (ظاهرة التكفير) للشيخ / خالد العنبري .
- (مراجعات في الفقه السياسي والفكري على ضوء الكتاب والسنة) للشيخ عبد الله الرفاعي .
- (ضوابط الجهاد في سبيل الله) للشيخ عبد العزيز الهده يرحمه الله .

١٠٩.٨ : كتب أصدرتها الجمعية فيه ذلك الوقت كان الهدف منها التأصيل لعدد من المسائل التي دارت حولها الشبهات ومن أهمها:

- رسالة قيمة لسماحة الشيخ العلامة عبد العزيز بن باز - رحمه الله - بعنوان (المعلوم من واجب العلاقة بين الحاكم والمحكوم) ، وننقل لكم

باختصار بعضاً مما جاء فيها : «فلا يليق بالشباب ولا غير الشباب أن يقلدوا الخوارج والمعتزلة ، بل يجب أن يسيروا على مذهب أهل السنة والجماعة على مقتضى الأدلة الشرعية فيقفون مع النصوص كما جاءت ، وليس لهم الخروج على السلطان من أجل معصية أو معاص وقعت منه ، بل عليهم المناصحة بالمكاتبة والمشافهة ، بالطرق الطيبة الحكيمة ، بالجدال بالتّي هي أحسن حتى ينجحوا وحتى يقل الشر أو يزول ويكثر الخير» .

• منهج الجمعية للدعوة والتوجيه : والذي نال رضا وتزكية كبار الشيوخ والعلماء ، ومما جاء في هذا المنهج : «أنه لا يجوز بحال إنكار منكر الإمام المسلم بالسيف ، وإنما يكتفى بإنكار منكره بالقلب واللسان ؛ وذلك أن الضرر الواقع على جمهور المسلمين من الخروج عليه أشد من انحراف الحاكم وظلمه ، فإن السيف إذا وقع بين الأمة وقعت بسببه مفسد كثيرة ، فالإمام لا بد أن ينحاز له كثيرون معه ، ولا سيما إذا كانت الشوكة بيده ، كالسلاح ، والجيوش ، وهؤلاء حتما سيتعصبون له ، ومن ذا يستطيع أن يصل إلى الإمام دون أن يقع القتل في مسلمين كثيرين يتمترس بهم الإمام ، وكذا لا يجوز إقامة المظاهرات والاعتصامات والإضرابات وأعمال الشغب وما شابهها ، التي لم يجر عليها عمل السلف الصالح ، ويترتب عليها ضياع الأمن وإثارة الفتن ، ولنعلم أن كلمة الحق أقوى من ظلم أي سلطان مهما كان وصبر أهل الحق على حقهم وتعرضهم للأذى في سبيله وانتظارهم لفرج الله ورحمته عوامل رئيسة لانكسار الباطل واندحاره مهما كان» .

• كتاب : (مراجعات من فقه الواقع السياسي والفكري على ضوء الكتاب والسنة) : وهو كتاب أعده الشيخ د . عبد الله ابن محمد الرفاعي ،

وجمع فيه حوارات لكل من : سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز - رحمه الله - وفضيلة الشيخ صالح الفوزان - حفظه الله - وفضيلة الشيخ صالح السدلان - حفظه الله - وقد تناول قضايا : طاعة ولاة الأمور - التحذير مما وقع فيه الخوارج والمعتزلة - واجب الدعوة في النصيحة - التعدي على الكافر والعاصي - الخروج على الأنظمة العامة - ظاهرة الغلو - تكفير المجتمعات المسلمة - منهج التعامل مع الحاكم المسلم - أساليب الدعوة - التساهل في إطلاق لفظ الردة - حكم المفتتت على السلطان - من ينتظر مجتمعا خاليا من المعاصي واهم - الإشفاق على العاصي ورحمته - يوجد من يتشدد ولا يقدر الأمور قدرها - لا يجوز تغيير المنكر بمنكر أشد منه - هناك من يستغل الصالحين للوصول إلى أغراض فاسدة - المجتمعات التي تقام فيها الصلاة وشعائر الدين لا توصف بالجاهلية - منهج الخروج على المجتمعات الإسلامية ليس إسلاميا - حدود النصيحة وضوابطها - تهيج العامة نهج خاطئ - مصلحة العامة مقدمة - التعامل مع الكفار .

٣.٩.٧ : الإصدارات الصوتية في السياق ذاته

نذكر منها على سبيل المثال :

- ظاهرة الإرهاب للشيخ/ د . عبدالرحمن السديس .
- الرد على مقالات كفرية للشيخ/ صالح آل الشيخ .
- الخوارج الجدد للشيخ/ صالح بن حميد .
- الخوارج والتكفير والخروج للشيخ/ عبدالله السبت .

- حقوق ولاية الأمور للشيخ/ ناصر الدين الألباني .
- السلفيون والولاية للشيخ/ عبدالسلام البرجس .
- رد شبهات مدعي الجهاد للشيخ/ ناصر الدين الألباني .

٧. ١٠. الأساليب العلاجية لظاهرة الإرهاب:

ولم تقف جمعية إحياء التراث الإسلامي عند حدود التنظير ، بل كان لها دور عملي في بيان أفضل أساليب العلاج لهذه الفتنة التي عصفت بالشباب في هذا العصر ، ويقوم هذا البيان على توجيه العلماء وفتح قنوات الحوار المختلفة مع الشباب من خلال الندوات واللقاءات ، وهذا القسم هو القسم الرئيسي نظرًا للحجم الخطير الذي وصلت إليه الظاهرة مما هو غير متوقع فكان لزامًا تضافر الجهود وتكثيفها ومن ذلك ما يلي :

٧. ١٠. ١: الندوات والمحاضرات والدروس:

وقد بلغت في بعض السنوات أكثر من ألفي محاضرة ودرس في مختلف أنحاء الكويت ، منها أكثر من 500 محاضرة ودرس متخصص في قضايا الإرهاب والتكفير والخروج وغيرها ، منها على سبيل المثال :

- محاضرة : (وسطية أهل السنة والجماعة) للشيخ شمس الدين السلفي والتي خلص المحاضر فيها إلى التحذير من التخريب والتفرق والجماعات ، وأن التفجير والتخريب والاعتيالات ليست من دين الله وقد أقيمت عام 1996 م .

- منهج أهل السنة والجماعة في التكفير للشيخ د . سليمان معرفي والشيخ محمد الحمود النجدي .
- فتنة التكفير للشيخ/ عبد العزيز الهده - رحمه الله - .
- الإرهاب : الحكم الشرعي والتصور الغربي للشيخ محمد الحمود النجدي ود . وائل الحساوي .
- الفرق بين الجهاد والإفساد للشيخ/ د . عبد الرزاق العباد البدر والشيخ/ عبد الله السبت .
- مراجعات في الفقه السياسي والفكري على ضوء الكتاب والسنة للشيخ عبد الله الرفاعي .
- ظاهرة التكفير للشيخ عبد الله العييلان .
- الرد على المكفرين للشيخ حاي الحاي .
- ضوابط الجهاد في سبيل الله للشيخ عبد العزيز الهده - رحمه الله - .

٧. ١٠. ٢: كتب أصدرتها الجمعية حول فتن الإرهاب والتطرف والتكفير بالإضافة لما سبق ذكره من أهمها:

- رسالة (ويحكم أفيقوا يا شباب !! بأي عقل ودين يكون التفجير والتدمير جهادا؟! ! . للشيخ د . عبد المحسن العباد البدر ، وقد اشتركت العديد من لجان الجمعية في طباعة وتوفير عشرات الألاف من هذه الرسالة القيمة ، ومما جاء فيها : (آيات و أحاديث في التحذير من الغلو في الدين - الفهم الخاطيء يحصل باتباع الهوى وعدم الرجوع إلى أهل

العلم - مناظرة ابن عباس للخوارج في فهمهم الخاطئة ورجوع ألفين منهم عن باطلهم - رجوع عصابة شغفت برأي الخوارج عن الباطل بحضورهم مجلس جابر بن عبدالله وسماعهم منه - حدائة السن من مظنة سوء الفهم وذكر مثال لذلك - بأي عقل ودين يكون التفجير والتدمير جهاداً؟! - ما جاء في تعظيم أمر القتل وخطره في الشرائع السابقة - ما جاء في قتل المسلم نفسه عمداً وخطأً - ما جاء في قتل المعاهد عمداً وخطأً .

• رسالة (كشف الشبهات في مسائل العهد والجهاد) للشيخ فيصل بن قزار الجاسم تضمنت رداً على من يرى بجواز قتل الذمي المستأمن ، وأصدر بذلك نشرة بعنوان (لا عهد ولا ذمة ولا أمان) ، وكذلك تضمنت رؤية شرعية في بعض الدعوات الجهادية المعاصرة فضلاً عن فتاوى لكبار العلماء ، وقد حظيت هذه الرسالة الجامعة بقبول واسع ، وقد طبعت في الكويت وفي المملكة العربية السعودية بكمية تجاوزت المليون نسخة .

• (فتاوى الأئمة في النوازل المدلهمة) جمع وترتيب محمد القحطاني وراجعها الشيخ د . صالح الفوزان عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ، وتضمن أهم الفتاوى المتعلقة عن التفجيرات والتخريب في البلاد الإسلامية وغيرها ، الخروج على ولاة أمر المسلمين ، المظاهرات ، الاغتيالات ، اختطاف الطائرات ، الإضرابات والاعتصامات ، العمليات الانتحارية ، التكفير ، الطعن في العلماء .

• كتاب : (مختصر فتنة التفجيرات والاعتبالات) للشيخ أبي الحسن السليمانى المأربي ، ومما جاء فيه فصل في : نعمة الأمن وأهميتها

وسبل تحقيقها والحفاظ عليها ، وفصل في أطوار ومراحل الفكر الذي أفضى إلى التفجيرات والاعتيالات ، ثم بعض الآثار السيئة المترتبة على فتنة التفجيرات والاعتيالات ، وفصل في أسباب فتنة التفجيرات والاعتيالات ، ثم استعراض لشبهات المحيزين للتفجيرات والاعتيالات والرد عليها ، وختم الكتاب بفتاوى كبار أهل العلم في هذا العصر في التفجيرات والاعتيالات .

- كتاب : (وجادلهم بالتي هي أحسن) مناقشة علمية هادئة لـ 18 مسألة متعلقة بحكام المسلمين للشيخ / محمد بن حسن بن عبدالرحمن آل الشيخ ، ومما تضمنه ما يلي : الرد الإجمالي على الشبهات وذلك بأربعة أصول (الثبت - لا يخرج على الحاكم إلا عند وجود الكفر البواح - ليس كل من وقع في الكفر أصبح كافراً - الخروج على الحاكم الكافر لا بد له من خمسة شروط ، ثم تضمن الكتاب الرد على أبرز الشبهات ، وهي : الطعن في بيعة من ليس من قريش - الطعن في بيعة من أخذ الحكم بالقوة - اعتقاد أن الطاعة لا تجب إلا على من بايع بنفسه - الطعن بحجة أنهم أدخلوا المشركين جزيرة العرب - الطعن بحجة أنهم استعانوا بالكفار - الطعن بحجة أنهم أضاعوا أموال الدولة - تجويز الخروج على الحاكم الفاسق - تجويز الخروج على الحاكم المبتدع - تجويز الخروج على الحاكم الظالم - التكفير بمسألة الحكم بغير ما أنزل الله مطلقاً - التكفير بمسألة إعانة الكافر على المسلم - التكفير بحجة أنهم يوالون الكفار - التكفير بحجة أنهم أماتوا الجهاد - التكفير بحجة أنهم يعادون الدين بسجن الدعاة ومطاردة المجاهدين - التكفير بحجة أنهم يأذنون بالربا ويحمونه - التكفير بمسألة لبس الصليب مطلقاً - التكفير بحجة أنهم أصحاب مكوس - التكفير بحجة أنهم طواغيت .

- كتاب : (مشكلة الغلو في الدين في العصر الحاضر) ، وهو بحث قيم آخر للشيخ اللويحق ، ومن أهم ما جاء فيه : من أسباب مشكلة الغلو في الدين في العصر الحاضر - الأسباب العلمية المنهجية وقسمها إلى : (الأسباب المتعلقة بالجهل - الأسباب المتعلقة بالمنهج العلمي - الأسباب المتعلقة بالمنهج العملي) - الأسباب النفسية والتربوية وتضمن : الأسباب النفسية - الأسباب التربوية - الأسباب الاجتماعية - الأسباب العالمية - آثار مشكلة الغلو - الآثار السلوكية والاجتماعية - علاج مشكلة الغلو في الدين في العصر الحاضر - مناهج المعاصرين في معالجة المشكلة وتقويمها .

ثالثاً : إصدارات مختلفة من : (أشرطة كاسيت ، فيديو ، أشرطة مدمجة cd) ، وقد تجاوزت المائة إصدار نذكر منها على سبيل المثال :

- (الإعلام بأن الإرهاب ليس من الإسلام) للشيخ/ حاي الحاي .
- (ظاهرة الإرهاب) للشيخ/ د. عبدالرحمن السديس .
- ندوة حول : (الإرهاب) للدكتور وائل الحساوي والشيخ/ محمد الحمود .
- (الرد على مقالات كفرية) للشيخ/ صالح آل الشيخ .
- (فتنة الخوارج) للشيخ/ صالح آل الشيخ .
- (الخوارج الجدد) للشيخ/ صالح بن حميد .
- (الخوارج والتكفير والخروج) للشيخ/ عبدالله السبت .
- (حقوق ولاية الأمور) للشيخ/ ناصر الدين الألباني .

وسطية الدعوة السلفية الكويتية في مقابل الإرهاب والتبعية

- (السلفيون والولاء) للشيخ / عبدالسلام البرجس .
- (رد شبهات مدعي الجهاد) للشيخ / ناصر الدين الألباني .



الباب الثامن



تاريخ الدعوة السلفية في لبنان

٨.١. تجديد الدعوة السلفية فيه لبنان:

نشأت الدعوة السلفية في لبنان على يد الشيخ سالم الشهال (2008-1922) رحمه الله في العام 1946 بعد عودته من المملكة العربية السعودية وتحديدًا من المدينة المنورة ، وكان يرفض كلمة نشوء وتأسيس ويستعمل كلمة تجديد . على اعتبار أن الدعوة السلفية قديمة قدم الإسلام نفسه الذي هو دين الأنبياء جميعًا من لدن آدم حتى محمد صلى الله عليه وسلم ويعتبر أن عمله كان يقتصر على إعادة المفاهيم الصحيحة التي كان عليها الرسول صلى الله عليه وسلم وصحابته إلى طرابلس مؤسسًا جماعة باسم (شباب محمد) ثم أطلق عليها اسم (الجماعة - مسلمون) التي اختار أعضاؤها الشيخ سالم الذي حمل لقب الأمير ، وقد استطاعت حركة الشيخ سالم التي كانت تُعرف باسم شباب محمد أن تستقطب عددًا كبيرًا من أبناء طرابلس حتى أجمع عليه عدد كبير من الشخصيات المرموقة في المجتمع مثل رئيس الحكومة السابق رشيد كرامي والمفتي طه الصابونجي والداعية فتحي يكن . وكان من أعضائها أمير حركة التوحيد الإسلامي الشيخ سعيد شعبان رحمه الله ، والشيخ بدر شندر ، والشاعر اكرم خضر ، وغيرهم من المشايخ .

٨.٢ أفول نجم الشيخ سالم وظهور الناصرية:

ثم أفل نجم الشيخ سالم بعد موجة الناصرية والشيوعية التي اجتاحت العالم العربي وبعد ذلك عادت الحركة السلفية لتبرز بداية عام 1976 م على يد ابنائه داعي وراضي الذين اسسا خلافا لرغبات و ارادة أبيهم نواة الجيش

الإسلامي ، مستفيدين من حالة الفوضى التي كانت تسود لبنان وتحكمّ الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات بكثير من المفاصل اللبنانية في ذلك الحين لكن هذه الحركة بقيت محدودة جدا وأتباعها لا يتعدون العشرات . وبعد دخول الجيش السوري الى طرابلس عام 1985 اضطر داعي الشهال إلى حل الجيش الإسلامي ومغادرة طرابلس الى صيدا وبيروت ومنها إلى السعودية والكويت .

بعد هزيمة حركة التوحيد في طرابلس عام 1985 وحل الجيش الإسلامي ، هرب العديد من قادة تلك التجربة الطرابلسية الى مناطق أخرى داخل وخارج لبنان... وهكذا انتقل داعي الإسلام إلى العاصمة بيروت أولاً . ولكن اندلاع حرب المخيمات وسيطرة حركة أمل وحزب الله المتحالفين مع سوريا على بيروت جعله ينتقل إلى إقليم الخروب في الشوف ، ثم إلى صيدا ... وفي صيدا عُرف الشيخ داعي الإسلام الشهال من خلال حركة أطلق عليها اسم «الدعوة السلفية» . . ولعل حركته هذه كانت بداية الدخول السلفي الى مدينة صيدا ومخيم عين الحلوة . . وفي العام 1988 أنشأ الشهال «جمعية الهداية والإحسان» التي شكلت الإطار الرسمي للحركة السلفية وكان عملها يشمل الجوانب الدعوية والتربوية من جهة ، والعمل الاجتماعي من جهة أخرى ، بهدف سد حاجات أهل السنة والجماعة في هذين المجالين . وقد انصرف الى تأسيس العمل الدعوي السلفي عبر المدارس الدينية ، والتسجيلات الإسلامية ، وكفالة الأيتام ، وبناء المساجد ، وتأسيس إذاعة القرآن الكريم ، وغيرها من النشاطات... وانتشرت خدمات الجمعية من أقصى شمال لبنان إلى أقصى جنوبه ، إلى أن أصدرت السلطات اللبنانية قرار حلها عام 1996 ؛ بسبب ما أدعته من «إثارة النعرات الطائفية في بعض الكتب التي تعتمدها الجمعية في معاهدها

الشرعية» ، وكانت حجتها في ذلك أن أحد الكتب المقررة للتدريس في المعهد ضم فقرة عن فرقة (النصيرية) باعتبارها فرقة ضالة خارجة عن الدين بسبب معتقداتها المسيئة للإسلام ، وهو قرار سياسي بالدرجة الأولى . وقد عاد الشيخ داعي الإسلام الشهاب إلى العمل من جديد بعد أن أسقطت عنه التهم التي ألحقت به ، وأعيد لجمعية «الهداية والإحسان» الاعتبار من قبل مجلس شورى الدولة ليستأنف العمل على تحصيل «أهل السنة والجماعة في لبنان» من خلال الإذاعة ، وفتح المعاهد .

٣.٨. ظهور الداعية أسامة القصاص ثم مقتله:

وأثناء غياب الشيخ داعي الإسلام الشهاب ومحدودية حركة والده الشيخ سالم الشهاب برز نجم الداعية السلفي الشاب أسامة توفيق عبدالرحمن القصاص (1966-1987) رحمه الله المتأثر بكتب ومؤلفات الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله الذي استطاع كما يقول تلامذته أن ينشئ جيلا سلفيا جديدا متمسكا بقدراته العلمية العالية ومقتديا بالشيخ الألباني الذي نشر دعوته وكتبه بدون دفع أي مبلغ من المال بل على العكس استفاد ماديا من طباعة ونشر الكتب ويضيف تلامذة الشيخ أسامة أن الدعوة على زمنه كانت تنتشر بسرعة وقوة كما لم يحدث بعد في زمن المشاريع وانفاق الأموال الطائلة . لكن الخلافات الحادة بين أسامة القصاص وجماعة الأحباش . . أدت الى مقتل أسامة ونشوء حالة من الفراغ القيادي في الساحة السلفية .

٤.٨. عودة نشاط داعي الإسلام الشهال:

وإثناء وجود داعي الإسلام الشهال في الخليج استطاع بناء علاقات وترميم أخرى واستفاد من الحملة العالمية والتعاطف الخليجي مع اعادة اعمار لبنان في الحصول على الكثير من المساعدات المالية وعاد الى طرابلس بعد تسوية مع النظام السوري رتبها ابن عمه واخو زوجته د . حسن الشهال تقضي بتخلي داعي الإسلام الشهال عن العمل العسكري والانشغال فقط بالعمل الدعوي والخيري فتم ذلك وبنى المعاهد الشرعية والخيرية على امتداد الساحة اللبنانية وكان الدعم الذي يحصل عليه يتوزع على السعودية والكويت والامارات . لكن طريقة داعي الفردية في إدارة الأمور وعدم قدرته على استيعاب القيادات السلفية الجديدة والفوضى الإدارية والمالية التي كان يتبعها أدت إلى خلافات كبيرة مع المؤسسات المانحة وبالتالي إلى حجب المساعدات أو قتلها ومن ثم إلى خلافات مع النظام السوري جعل الأخير يستصدر قرارا من الحكومة اللبنانية بحل الجمعية التي يترأسها داعي الإسلام الشهال .

٥.٨. دور جمعية إحياء التراث الإسلامي في إعادة التوازن:

وشهدت الساحة السلفية في هذه المرحلة حالة من التخبط والضياع إلى أن استطاعت جمعية إحياء التراث الإسلامي الكويتية تكوين عمل جديد في لبنان يركز على بناء المؤسسات التربوية والمعاهد الشرعية والأعمال الخيرية . والأهم من ذلك أنها نجحت فيما لم تنجح به المؤسسات الأخرى والمدعومة حكومياً أو غيرها من المؤسسات السلفية في جمع معظم

الهيئات والشخصيات والمؤسسات السلفية في لبنان ضمن ميثاق موقع يرسم أهم سمات وخصائص المنهج السلفي ولأول مرة يتحدث السلفيون بصراحة عن الحفاظ على السلم الأهلي وعدم الخروج على الحاكم الكافر الالبشروط والتعايش مع الطوائف والمذاهب الأخرى ضمن عدالة وسماحة الإسلام .

وتميزت هذه المرحلة بتبرع السلفيين في لبنان ببناء مدارس بقيمة 3 ملايين دولار للحكومة اللبنانية ومساعدات اغاثية للمسيحين وللشيعة أثناء حرب تموز (يوليو) 2006 مع محاولة لتوضيح صورة الدعوة السلفية وارسال دعاة الى هذه الأوساط . وحصل أثناءها السلفيون على شهادات تقدير من وزير الداخلية وعدد من الوزراء من كافة الطوائف والمذاهب اللبنانية .